AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299
Website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الرابعة والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 7-8 فبراير 2019

EX.CL/1124 (XXXIV)

الأصل: انجليزي

تقرير عن أنشطة البرلمان الأفريقي

تقرير أنشطة
البرلمان الأفريقي

للفترة
من يناير الى ديسمبر 2018

مُقدم إلى قمة الاتحاد الافريقي، فبراير 2019
من طرف
معالي روجيه نكودو دانج
رئيس البرلمان الأفريقي

ميدراند، جنوب أفريقيا
ديسمبر 2018

1. المقدمة

اضطلع البرلمان الأفريقي، في الفترة من يناير إلى ديسمبر 2018، بالعديد من الأنشطة استيفاء لمهمته الأساسية وهي: "ضمان المشاركة الكاملة للشعوب الأفريقية في تنمية القارة وتكاملها الاقتصادي".[1] يُقدَم التقرير وفقا للمادة 76 من النظام الداخلي للبرلمان البرلمان الافريقي، ويعرض هذا التقرير السنوي سرداً للأنشطة التي اضطلع بها البرلمان الافريقي من اجل تنفيذ مهمته

يتضمن التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها جميع أجهزة البرلمان الأفريقي وهياكله، بما في ذلك الجلسة العامة، وهيئة المكتب، واللجان الدائمة، والمجموعات الإقليمية والمواضيعية، وكذلك الأمانة العامة والتي تتلاقى كلها من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرلمان الأفريقي، وفقا للخطة الاستراتيجية سارية المفعول.

يقدم هذا التقرير سرداً للأنشطة المضطلع بها ويجمعها في الأهداف الاستراتيجية الستة مع توضيح مدى مساهمة هذه الأنشطة في تحقيق البرلمان الأفريقي لمهمته وتنفيذ أهدافه الإستراتيجية. يسلط التقرير الضوء أيضاً على الإنجازات الرئيسية التي سجلها البرلمان الأفريقي خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كما يطرح التحديات الرئيسية التي تواجه الوفاء بمهمته. يختتم التقرير بتسليط الضوء على أنشطة البرلمان الأفريقي لسنة 2019، بناءاً على التقدم المحرز حتى الآن.

2. الأنشطة التي تم تنفيذها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرلمان الأفريقي

تتمثل الأهداف الإستراتيجية للبرلمان الأفريقي في الآتي:

1) ممارسة وتعزيز المهام البرلمانية للبرلمان الأفريقي بفعالية (الهدف الاستراتيجي 1)؛
2) إتاحة منبر لتعميم الأصوات الأفريقية وتلك الموجودة في المهجر في عملية صنع السياسات بالاتحاد الأفريقي (الهدف الاستراتيجي 2)؛
3) تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية في أفريقيا (الهدف الاستراتيجي 3)؛
4) تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا (الهدف الاستراتيجي 4)؛
5) تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا (الهدف الاستراتيجي 5)؛
6) نشر وتعزيز القدرات المؤسسية للبرلمان الأفريقي دعما لمهمته الأساسية (الهدف الاستراتيجي 6)

تصف التطورات اسفله الأنشطة المنفذة في إطار كل هدف من الأهداف الاستراتيجية وتصف المدى الذي ساهمت فيه الأنشطة المذكورة في تحقيق الأهداف المذكورة.

2.1 الأنشطة المتعلقة بالهدف الاستراتيجي 1: ممارسة وتعزيز المهام البرلمانية للبرلمان الأفريقي بفعالية

تهدف الأنشطة إلى ضمان الممارسة الفعالة وتعزيز المهام البرلمانية للبرلمان الأفريقي بما في ذلك الدورة العادية وجلسات اللجان، والتي التقت خلالها الجلسة العامة وهيئة المكتب واللجان الدائمة وكذلك الاجتماعات الإقليمية والمواضيعية وناقشت نطاقا واسعا من القضايا واتخذت القرارات بشأنها كما هو مفصل هنا أدناه.

[1] انظر المادة 17(1) من القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي، المادة 2(2) من بروتوكول البرلمان الافريقي والمادة 3 (أ) و (ن) من البروتوكول الجديد للبرلمان الافريقي

2.1.1 نجاح انعقاد الجلسات العادية العامة لدورتي ماي واكتوبر 2018

عملاً بالمادة 28 من النظام الداخلي للبرلمان الأفريقي، عقد البرلمان الافريقي دورتين عاديتين في مايو واكتوبر 2018 تحت موضوع "كسب المعركة ضد الفساد: نهج مستدام لتحول أفريقيا".

2.1.1.1 الدورة العادية السادسة للبرلمان الرابع

تم عقد الدورة من 7 الى 17 مايو 2018 في ميدراند، جنوب أفريقيا، وقد مثلت الدورة السادسة نهاية عهدة البرلمان الرابع وهيئة مكتبه وبقية المكاتب كما مثلت بداية عهدة البرلمان الخامس. شهدت الدورة، وفقا للمادتين 9 و20 (4) من النظام الداخلي للبرلمان الأفريقي أداء القسم لـ 77 عضوًا جديدًا في البرلمان الأفريقي، كما شهدت انتخاب أعضاء هيئة مكتب البرلمان الافريقي الجديد، والذي تشكل من معالي روجيه نكودو دانغ (وسط أفريقيا) رئيسا، وتم انتخاب معالي ستيفن ماسيلي (شرق أفريقيا) نائبا أولا للرئيس، ومعالي هايدارا ايشاتا سيسي (غرب أفريقيا) نائباً ثانياً للرئيس ومعالي بوراس جمال (شمال أفريقيا) نائباً ثالثاً للرئيس. لم تنافس مجموعة الجنوب الأفريقي على منصب نائب الرئيس وقررت تعيين مترشح لمنصب نائب الرئيس الرابع المتبقي في انتخابات تجري في الدورة العادية في أكتوبر 2018.

شملت القضايا الرئيسية التي تداولتها الجلسة العامة خلال الدورة تقارير من مفوضيات الاتحاد الأفريقي لشؤون السياسة والتجارة والصناعة والتعدين والتي ركزت على التوالي على بروتوكول الاتحاد الأفريقي بشأن حر تنقل الأفراد والسلع ومنطقة التجارة الحرة، ومجالات التجارة والصناعة والتعدين، والاقتصاد الأزرق والجمارك على النحو المتوخى في البروتوكول المذكور أعلاه كما ناقش البرلمان عروضاً حول الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي، ودور أعضاء البرلمانات في إعمال الحق في الصحة وتقرير لأنشطة البرلمان الافريقي وتقارير اللجان حول عدة مواضيع تخص حقوق الانسان والحكامة والتنمية وسيادة القانون وهي قضايا تمس القارة والدول الاعضاء. شملت هذه التقارير تقرير لجنة الشؤون النقدية حول ميزانية البرلمان الأفريقي لعام 2019 والتقرير النهائي الخاص بلجنة مراجعة الحسابات والحسابات العامة و التقرير حول الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وتقرير ورشة العمل حول تقنية المعلومات والاتصالات، والتقرير بشأن العمل المتعلق بالمهق في أفريقيا؛ وتقرير ورشة العمل بشأن اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وبروتوكول الحر تنقل الأشخاص وجواز السفر الأفريقي؛ وتقرير ورشة العمل حول مكافحة الفساد؛ وتقرير عن الزيارة الدراسية بشأن صناعة السياحة في موريشيوس والتقرير المتعلق بمشاركة البرلمان الأفريقي في مؤتمر الأطراف 22 والتحضير لمؤتمر الأطراف 23.

وفي الختام، افضت مداولات الجلسة العامة الى دراسة واعتماد الثماني قرارات التالية وتوصيتين وإعلان واحد.

القرارات

اعتمدت الجلسة القرارات التالية:

(1) القرار المتعلق بتحقيق الأهداف الصحية وعدم إغفال أي أحد؛

(2) القرار المتعلق بنظم التغذية والغذاء في أفريقيا؛

(3) القرار بشأن منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والحق في الاستقرار.

(4) القرار بشأن كسب المعركة ضد الفساد؛

(5) القرار بشأن الأشخاص المصابين بالمهق في أفريقيا؛

(6) القرار المتعلق بإنشاء مكتب البرلمان الأفريقي بشأن تغير المناخ؛

(7) القرار بشأن إنشاء لجنة مخصصة لإصلاح الاتحاد الأفريقي؛

(8) القرار بشأن عقد الدورة العادية الأولى للبرلمان الخامس للبرلمان الأفريقي في دولة عضو؛

التوصيات

اعتمدت الجلسة التوصيتين التاليتين:

(1) توصية بشأن تقنية المعلومات والاتصالات في أفريقيا؛ و

(2) توصية بشأن حقوق كبار السن في أفريقيا.

الإعلان

اعتمدت الجلسة إعلانًا واحدًا حول الأحداث التي وقعت في فلسطين.

2.1.1.2 الدورة العادية الأولى للبرلمان الخامس

تم عقدها في الفترة الممتدة من 22 اكتوبر الى 2 نوفمبر 2018 في كيغالي برواندا وقد شهدت الدورة العادية الاولى اداء قسم اليمين لـ 16 نائبا جديدا في البرلمان الافريقي تماشيا مع المواد 9 و20(4) من النظام الداخلي للبرلمان الافريقي كما تم انتخاب الموقر تشيف فورتون زيفانييا تشارومبيرا نائبا رابعا للرئيس ممثلا لمجموعة جنوب افريقيا.

وشملت القضايا الرئيسية التي تداولها الجلسة العامة خلال الدورة تقرير حول نشاط البرلمان الافريقي، وعرض بشأن التحول الاجتماعي والاقتصادي في رواندا، وعرض بشأن السلام والأمن في افريقيا، وعرض بشأن حالة مكافحة الفساد في افريقيا في إشارة إلى موضوع سنة 2018 ودور البرلمانات في إدارة الموارد الطبيعية، ودور وتأثير بعثات الاتحاد الافريقي لمراقبة الانتخابات في ضوء الحالات العديدة للنزاعات الانتخابية في افريقيا. كما ناقشت الجلسة العامة آلية وإجراءات صياغة القوانين النموذجية في البرلمان الافريقي ودرست مشروع قانون نموذجي بشأن الإعاقة في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، ناقشت الجلسة العامة موضوع الاتحاد الأفريقي لسنة 2019: " سنة اللاجئين والعائدين والمشردين داخليًا في أفريقيا: نحو حلول دائمة للتهجير القسري ". عرض ومناقشة حول إدارة هجرة اليد العاملة في أفريقيا، عرض ومناقشة حول الارتباط بين التدفقات المالية غير المشروعة والضرائب، المناقشات حول مشاركة الشباب العالمية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) واخر المستجدات حول توظيف الشباب في مؤتمر الزراعة، نقاش حول ملخصات السياسات حول الصحة العالمية: وضع أفريقيا في قرارات مؤتمر قمة منظمة الصحة العالمية لعام 2018 بشأن السل و الأمراض المعدية الاخرى، عرض ومناقشة حول الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران (APRM) تقارير الاستعراض القطري، عرض ومناقشة تقرير لجنة مراجعة الحسابات والحسابات العامة (كابا)، أكتوبر 2018، عرض ومناقشة حول أنظمة الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا

وفي الختام، افضت مداولات الجلسة العامة الى دراسة واعتماد الثماني قرارات التالية وتوصيتين وإعلان واحد.

القرارات

اعتمدت الجلسة القرارات التالية:

(1) قرار بشأن صياغة قرار نموذجي حول الاعاقة في افريقيا

(2) قرار بتأبين كوفي عنان، الامين العام السابق للأمم المتحدة؛

(3) تقرير حول مشاركة البرلمان الأفريقي في بعثات الاتحاد الافريقي لمراقبة الانتخابات

(4) قرار بشأن اعتماد المبادئ التوجيهية الإجرائية بشأن صياغة القوانين النموذجية من طرف البرلمان الأفريقي

(5) تقرير ردا على رسالة فخامة الرئيس بول كاغامي الموجهة الى البرلمان الافريقي بمناسبة افتتاح الجلسة العامة الاولى للبرلمان الخامس

(6) قرار حول صياغة القانون النموذجي بشأن الأمن الغذائي والتغذوي في افريقيا

التوصيات

اعتمدت الجلسة التوصيات التالية:

(1) توصية بشأن ادارة حركة اليد العاملة في أفريقيا؛

(2) توصية بشأن دور المرأة في محاربة الفساد في افريقيا

الإعلان

اعتمدت الجلسة إعلانا واحدا بتهنئة سعادة إلين جوهانسن سيرليف، الرئيسة السابقة لجمهورية ليبيريا.

2.1.2 نجاح انعقاد اجتماعات اللجان الدائمة والمجموعات

عقد البرلمان الأفريقي اجتماع اللجان الدائمة بنجاح خلال الدورتين العاديتين المنعقدتين في مايو واكتوبر 2018 وخلال اجتماعات اللجان المنعقدة في مارس وأغسطس 2018.

2.1.2.1 اجتماعات اللجان الدائمة والمجموعات تمهيدا للدورة العادية لشهر مايو 2018

خلال دورة مايو 2018، ركزت اجتماعات اللجان الدائمة والمجموعات بشكل رئيسي على انتخابات أعضاء مختلف هيئات مكاتب المؤتمرات الإقليمية واللجان الدائمة ومجموعتي المرأة والشباب اجريت الانتخابات بنجاح مع الامتثال التام للنظام الداخلي البرلمان الأفريقي، ولا سيما المبدأ المتعلق بالتوازن الإقليمي داخل هيئات مكتب اللجان.

بالإضافة إلى الوفاء بالواجب القانوني المتمثل في تجديد هيئات مكاتب كل منها، ناقشت اللجان الدائمة مجموعة واسعة من القضايا وتباحثت بشأنها وقدمت تقارير حولها إلى الجلسة العامة وتم اعتماد القرارات والتوصيات في مايو 2018. فيما يلي المسائل التي تمت مناقشتها:

- مشاركة البرلمان الأفريقي في دورة مؤتمر الأطراف 23 في الفترة 6 - 17 نوفمبر 2017 في بون، ألمانيا، ونظم الغذاء والتغذية (لجنة الاقتصاد الريفي والزراعة والموارد الطبيعية والبيئة)؛
- تأملات في الزيارة الدراسية إلى صناعة السياحة في موريشيوس (لجنة التعليم والثقافة والسياحة والموارد البشرية)؛
- تأملات في عام الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد - التشريع والقيادة: حوار عميق مع البرلمانيين حول مكافحة الفساد، وإلغاء قوانين التشهير لتشجيع حرية الصحافة ونداء العمل بشأن المهق (لجنة العدل وحقوق الإنسان)؛
- التقرير النهائي للجنة مراجعة الحسابات والحسابات العامة، مايو 2018؛

- الحلقة الدراسية الإقليمية" ربط النقاط: دعم خطة عام 2030، وتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال زيادة المشاركة البرلمانية واتخاذ الإجراءات في العمليات الدولية " (نشاط اللجان المشتركة)؛
- ورشة العمل المعنية بتقنية المعلومات والاتصالات (لجنة النقل والصناعة والاتصالات والطاقة والعلوم والتكنولوجيا)؛
- ورشة العمل: "القضايا الجمركية في أفريقيا: التحديات والآفاق" وورشة عمل منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية والتنقل الحر للأشخاص (لجنة التجارة والجمارك والهجرة)؛
- الاجتماع البرلماني الأفريقي رفيع المستوى بشأن تحقيق الأهداف الصحية وعدم إغفال أي أحد (لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية)؛
- دراسة وتحليل مشروع البرلمان الأفريقي لعام 2019 (لجنة الشؤون النقدية والمالية)؛

شارك البرلمان الافريقي ايضا في استضافة عدة برامج وورشات عمل لتنمية القدرات وذلك لتمكين البرلمانيين من مناقشة ألية ومحتوى مشاريع القوانين النموذجية المقترحة، بما في ذلك مجال الامن الغذائي والتغذية والاعاقة وعمل الشرطة في افريقيا.

2.1.2.2 اجتماعات اللجان الدائمة والمجموعات خلال جلسات اللجان تمهيدا للدورة العادية لأكتوبر 2018

خلال اجتماعات اللجان التي عقدت في الفترة من 4 إلى 11 أغسطس 2018 والدورة العادية للبرلمان الافريقي في اكتوبر 2018 نجح البرلمان الأفريقي في تنظيم اجتماعات لجميع اللجان الدائمة الأحد عشر، والمجموعة الإقليمية الواحدة، والمجموعتين المواضيعيتين - مجموعة الشباب ومجموعة المرأة. بالنظر إلى الطبيعة الشمولية لبعض القضايا المطروحة للنظر فيها بواسطة اللجان، كان عدة الاجتماعات هي اجتماعات مشتركة بين اللجان.

تراوحت القضايا الرئيسية التي ناقشتها اللجان الدائمة بين صياغة وتشجيع قوانين نموذجية للتكيف مع السياق المحلي؛ وتوعية أعضاء البرلمان الأفريقي بتعميم مراعاة الإعاقة؛ والنظر في المسودة الصفرية لمشروع قانون الإعاقة الأفريقي النموذجي؛ ومكافحة الجوع والحاجة إلى أطر قانونية مناسبة بشأن الأمن الغذائي والتغذوي؛ والتدفقات المالية غير المشروعة خارج أفريقيا وأهمية البحوث الضريبية فيما يتعلق بالقارة الأفريقية.

2.1.3 نجاح انعقاد اجتماعات هيئة المكتب وأنشطتها

عقدت هيئة مكتب للبرلمان الأفريقي عددا من الاجتماعات، لتوفير القيادة الإستراتيجية حول القضايا البرلمانية، وممارسة قيادتها في مسائل الإدارة والموارد البشرية والمالية. وقد قامت هيئة المكتب أيضا، بقيادة رئيس البرلمان الأفريقي، بتنفيذ مجموعة من الأنشطة إنابة عن البرلمان بما في ذلك القيادة السياسية لمشاركة البرلمان الأفريقي في البنية المؤسسية للاتحاد الأفريقي، وتمثيل البرلمان في المحافل الاقليمية والدولية.

واصلت هيئة المكتب استغلال الفرص المتاحة للحصول على عدد أكبر من المصادقات على البروتوكول الجديد للبرلمان الافريقي (بروتوكول مالابو) حتى الآن، حصل البرلمان الأفريقي الجديد على 11 تصديقا (بنين، الكاميرون، تشاد، غينيا الاستوائية، غامبيا، مدغشقر، مالي، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، سيراليون، الصومال، والتوغو) و19 توقيعًا. خطابات الدعوة التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتوقيع و/أو التصديق على بروتوكول مالابو والموجهة إلى رؤساء البرلمانات الوطنية ستُمنح لأعضاء البرلمان الأفريقي من الدول الأعضاء التي لم توقع بعد و/أو تصادق على بروتوكول مالابو.

2.2 الأنشطة المتعلقة بالهدف الاستراتيجي 2: توفير منبر لتعميم الأصوات الأفريقية في عملية صنع السياسات في الاتحاد الأفريقي.

بما أن المهمة الأساسية للبرلمان الأفريقي هي ضمان المشاركة الفعالة لشعوب أفريقيا في عملية صنع القرار والسياسات في الاتحاد الأفريقي، فإن توفير منبرا لأصوات المواطنين الأفريقيين والمجتمع المدني والمهجر هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق نجاح فعالية مهمة البرلمان الأفريقي. لقد شملت الجهود الواعية والرامية إلى تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي المشاركة في تنظيم حلقة عمل بشأن تدفقات الهجرة والتعاون واستضافة ورشة عمل بشأن التدفقات المالية غير المشروعة وعقد منتدى للمجتمع المدني والدعوة إلى تقديم عروض تقنية متعلقة بالمجتمع المدني إلى مختلف اللجان الدائمة.

2.2.1 ورشة العمل الإقليمية حول تدفقات الهجرة بالاشتراك مع مؤسسة Konrad Adenauer Stiftung

في محاولة لمعالجة مسألة تدفقات الهجرة من أفريقيا إلى أوروبا، نظم البرلمان الأفريقي بالتعاون مع مؤسسة Konrad Adenauer Stiftung في 18 مايو 2018 ورشة عمل إقليمية حضرها أعضاء البرلمان والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة. وقد لاحظ الاجتماع أن أفريقيا واحدة من أكبر مناطق إنتاج اللاجئين واستضافتهم في العالم، حيث يوجد أكثر من 11 مليون من المهاجرين قسراً. في حين أن غالبية المهاجرين قسراً يأتون من إريتريا، فإن الصومال وجنوب السودان وجنوب أفريقيا وساحل العاج وأوغندا أصبحت مراكز لاستقبال اللاجئين. تمشيا مع اتجاهات النزوح العالمي، أصبحت الهجرة القسرية في أفريقيا أكثر تعقيدا وزاد حجمها. تغذيها العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وفي إطار اتباع نهج شامل، اتفق المجتمعون على أن يقوم البرلمان الأفريقي بدور قيادي لمواءمة سياسات الاتحاد الأفريقي وصكوكه المتعلقة بالهجرة واللاجئين في الوصول إلى هدف نهائي هو صياغة قانون نموذجي بشأن هذه المسألة.

2.2.2 إشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد

تعاون البرلمان الأفريقي أيضا مع منظمات المجتمع المدني والمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد في تنظيم اجتماع في 6 يوليو 2018 للتداول بشأن الجهود الجماعية لمكافحة الفساد في أفريقيا. كان هذا النشاط جزءاً من الإجراءات المتواصلة التي اعتمدها البرلمان الأفريقي لتوعية المواطنين بالإعلان حول السنة الأفريقية لمكافحة الفساد في قمة الاتحاد الأفريقي التي تم عقدها في يوليو 2018 في موريتانيا. ركز المشاركون في الاجتماع بشكل خاص على مجموعة واسعة من التدابير لمنع ومكافحة الفساد، بما في ذلك مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وإعلان الأصول من قبل الشخصيات العامة وإنهاء السرية المصرفية واستعادة الأصول المسروقة وتمكين الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد والمجلس الاستشاري من مكافحة الفساد. اتفق المشاركون على أن الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة تؤثر على أهداف أفريقيا في القضاء على الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وحماية البيئة وتعزيز الاندماج الاجتماعي. وتعهد الاجتماع بدعم جهود الاتحاد الأفريقي والمجلس الاستشاري لمكافحة الفساد والأجهزة والمؤسسات ذات الصلة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في مكافحة آفة الفساد وفي ضمان المساءلة فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

2.2.3 تعزيز المشاركة الفعالة للمجتمع المدني والمواطنين مع البرلمان الأفريقي

في 8 أغسطس 2018، استضاف البرلمان الأفريقي ومركز حقوق الإنسان التابع لجامعة بريتوريا حوارًا لمدة نصف يوم لمناقشة مشاركة المواطنين والمجتمع المدني الفعالة مع البرلمان الأفريقي، كما عُقد على هامش اجتماعات لجان البرلمان الأفريقي في أغسطس 2018، في ميدراند، جنوب أفريقيا، منتدى المجتمع المدني الذي حضره أكثر من 20 ممثلاً للمجتمع المدني في جنوب أفريقيا بهدف تعزيز تعاون أوثق بين منظمات المجتمع المدني ومع البرلمان الأفريقي من أجل تعزيز التنفيذ الفعال للبرلمان الأفريقي

والنهوض به كبرلمان قاري. لتحقيق هذه الغاية، حسس الاجتماع بمجهودات البرلمان والالتزام بزيادة البرمجة بشأن القضايا المتعلقة بالبرلمان الأفريقي ووضع اللبنات لخلق آلية للإشراك المستمر للمجتمع المدني مع البرلمان الأفريقي، بما في ذلك من خلال مواصلة النقاش على هامش الدورة العادية في أكتوبر 2018 مع إمكانية إنشاء منتدى للمجتمع المدني.

2.2.4 عروض فنية وإحاطات من منظمات المجتمع المدني إلى اللجان الدائمة

خلال جلسات اللجان والدورات العادية، تمت دعوة العديد من منظمات المجتمع المدني لتقديم المدخلات في أعمال اللجان الدائمة. تم تقديم المدخلات من خلال العروض الفنية والإحاطات بشأن مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك حقوق الأشخاص المصابين بالمهق، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتعليم والزراعة والإدارة الفعالة للضرائب ومكافحة الجوع والأمن الغذائي والتغذية والعدالة الانتقالية.

2.2.5 التفاوض وإنجاز شراكات استراتيجية جديدة

عزز البرلمان الأفريقي أيضا التعاون مع عدد من المنظمات، ومن المتوقع أن تتوج بتوقيع اتفاقيات شراكة خلال الدورة العادية في أكتوبر 2018:

- الأمم المتحدة للبيئة: على الرغم من أن هذه المبادرة أطلقتها لجنة النقل، فمن المتوقع أن تفيد هذه الشراكة أيضاً لجنة الاقتصاد الريفي ولجنة نوع الجنس.
- منظمة الصحة العالمية: بادرت بها وحدة العلاقات الدولية لصالح لجنة الصحة بشكل رئيسي.
- صندوق الدعم البرلماني للجنوب الأفريقي: تم إطلاقه من قبل وحدة العلاقات الدولية لصالح جميع لجان البرلمان الأفريقي والأمانة العامة من حيث دعم البحوث الفنية والتدريب.
- بناء قدرات البرلمانيين في مجال تحليل السياسات من طرف المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط من المتوقع ان يشارك النواب والموظفين في برامج بناء القدرات الذي ينظمه المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط
- سوف يقوم مجلس تنمية بحوث العلوم الاجتماعية في أفريقيا: سوف يقوم المجلس ببناء قدرات البرلمان الافريقي فيما يتعلق بأبحاث السياسات وذلك من خلال إعارة بعض خبرائه للعمل مع الموظفين وأعضاء اللجان؛
- المنتدى البرلماني الافريقي للسكان والتنمية: سيتعاون مع اللجان المعنية فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالسكان والتنمية.
- المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، شبكة العدالة الضريبية، شبكة العدالة الضريبية حول التدفقات المالية غير المشروعة تم إنشاء منبر لتيسير أعمال جميع منظمات المجتمع المدني العاملة في مسألة التدفقات المالية غير المشروعة للعمل بشكل وثيق مع اللجان التي تتعامل مع الأمور المتعلقة بالفساد والتدفقات المالية غير المشروعة.

2.3 الأنشطة المتعلقة بالهدف الاستراتيجي 3: تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية في أفريقيا

يتمثل أحد الأهداف الأساسية للبرلمان الأفريقي في تعزيز حقوق الإنسان والشعوب، وتوطيد المؤسسات الديمقراطية والثقافة الديمقراطية والحكم الرشيد والشفافية وسيادة القانون من قبل جميع أجهزة الاتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء. قام البرلمان الأفريقي بتنظيم أنشطة ومناقشات لتعزيز هذا الهدف الاستراتيجي. وتشمل هذه الأنشطة العروض والمناقشات القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد في الجلسات العامة واللجان الدائمة.

2.3.1 حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد في اجتماعات البرلمان الافريقي النظامية

خلال الدورة العادية في مايو 2018، ناقشت الجلسة العامة القضايا وتقارير اللجنة التي تتناول مختلف المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحوكمة والتنمية وسيادة القانون التي تؤثر على القارة والدول الأعضاء. وتشمل تلك القضايا مكافحة الفساد؛ وتحقيق الأهداف الصحية وعدم إغفال أي أحد؛ والتغذية والنظم الغذائية في أفريقيا؛ ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والحق في الاستقرار؛ وحقوق الأشخاص المصابين بالمهق في أفريقيا وتغير المناخ والإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي. ستساهم القرارات والتوصيات والاعلانات التي تمت المصادقة عليها في دورتي ماي واكتوبر في تطوير حقوق الانسان والديمقراطية والحكامة الجيدة في افريقيا.

2.3.2 حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد في الاجتماعات غير النظامية للبرلمان الافريقي

تم عقد اجتماعات غير نظامية على مدار السنة وذلك بغرض الدفع الى الامام بالقيم المشتركة للاتحاد الافريقي، وخصوصا حقوق الانسان والديمقراطية والحكامة الجيدة. شملت هذه الاجتماعات ورشات عمل حول قضايا مثل تعميم الوعي بالإعاقة وبرنامج التنمية الزراعية الافريقية الشامل وإعلان مالابو واجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة، خصوصا " لا فقر " و " المجاعة صفر " بحلول 2030.

ظلت لجنة الشؤون النقدية والمالية تعمل على خلق الوعي بشأن التدفقات المالية غير المشروعة خارج أفريقيا بالتعاون الوثيق مع منتدى الإدارة الضريبية الأفريقية، كما تعمل أيضا على خلق الوعي بأهمية أبحاث الضرائب فيما يتعلق بالقارة من خلال الشبكة الأفريقية للبحوث الضريبية التي تقوم ببناء القدرة على إجراء أبحاث موثوق بها في السياسات الضريبية والإدارة والقانون والقيادة.

اضافة الى ذلك، شارك البرلمان الافريقي، من خلال هيئة مكتب مجموعة النساء، في الاجتماع الاستشاري الرفيع المستوى مع الدول الاعضاء حول المصادقة على البروتوكول حول ميثاق الاتحاد الافريقي بشأن حقوق الانسان والشعوب في افريقيا والذكرى 15 لبروتوكول مابوتو. تم تنظيم الاجتماع من طرف مفوضية الاتحاد الافريقي من 12 الى 14 ديسمبر 2018 احياءا للذكرى الـ 15 لبروتوكول مابوتو كما استغلت مجموعة النساء الفرصة لعقد اجتماع استشاري مع قسم المرأة ونوع الجنس والتنمية وأقسام اخرى لمفوضية الاتحاد الافريقي

في الختام، ومن اجل ترقية الديمقراطية والحكامة الجيدة، أرسل البرلمان الافريقي اعضائه للمشاركة في مراقبة الانتخابات في البلدان الافريقية. ساهم البرلمان الافريقي، من خلال تلك الانتخابات، في تقدم الشفافية والعدالة والحرية في اجراء الانتخابات في افريقيا.

2.3.3 تعبئة اعضاء البرلمان حول الموقف الافريقي الموحد بشأن مؤتمر الأطراف 24

شارك البرلمان الافريقي ايضا في مؤتمر الاطراف الـ 24 حول اتفاق الإطار للأمم المتحدة حول التغير المناخي (مؤتمر 24) الذي عُقد في كاتوويس في بولونيا من 3 الى 14 ديسمبر 2018. تشكل وفد البرلمان الأفريقي من 10 برلمانيين تم اختيارهم من جميع هيئات البرلمان الافريقي ويمثلون المناطق الخمس للقارة. كانت مشاركة البرلمان الافريقي في هذا المنبر الهام تهدف الى الدفع بممثلي الشعوب الافريقية الى دعم الموقف الافريقي الموحد من خلال التعبئة والانشطة ذات الصلة. احتضن البرلمان الافريقي، بالتعاون مع أطراف اخري، كما شارك في مجموعة من الانشطة رفيعة المستوى ادت الى التأثير على الحوار المتعلق بالتغير المناخي وذلك من خلال عرض وجهة نظر البرلمانيين الافارقة المبنية على الموقف الافريقي؛ بناء قدرات البرلمانيين الافارقة فيما يخص قضايا المناخ وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بمعالجة التأثير السلبي للتغيير المناخي؛ الدعوة الى ايجاد تشريع مناسب للمناخ من اجل تطبيق وفرض اتفاقية باريس في البلدان الافريقية

2.4 الأنشطة المتعلقة بالهدف الاستراتيجي 4: تعزيز السلام والأمن والاستقرار

إن أحد الأهداف الأساسية للبرلمان الأفريقي هو تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية. قام البرلمان الأفريقي بتنظيم أنشطة ومناقشات لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي. وتشمل تلك الأنشطة العروض والمناقشات وحلقات التدريب بشأن القضايا المتعلقة بالسلام والأمن في الجلسات العامة واللجان الدائمة.

2.4.1 مناقشة عامة حول السلام والأمن والاستقرار

خلال دورة مايو 2018، تداول البرلمان الأفريقي في الجلسات العامة بشأن القضايا المتعلقة بالسلام والأمن والاستقرار، إما كمسألة قائمة بذاتها، أو كموضوع عرضي لقضايا أخرى مثل الفساد والهجرة وحرية تنقل الأشخاص والسلع كما ناقش البرلمان الافريقي أيضا.

2.4.2 الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

شارك البرلمان الأفريقي في تنظيم حلقة دراسية إقليمية عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. حضر الحلقة الدراسية أعضاء لجنة العدل ولجنة القواعد ولجنة مراجعة الحسابات والحسابات العامة لإيفادهم بأفضل الطرق للقيام بدورهم كبرلمانيين لتنظيم ومراقبة استخدام وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

2.4.3 المشاركة في تنظيم ورشة عمل حول العدالة الانتقالية

تم تنظيم ورشة عمل بشأن العدالة الانتقالية في أفريقيا مع مركز دراسات العنف والمصالحة للجنة العدل وحقوق الإنسان في 6 أغسطس 2018 خلال جلسات اللجان في ضوء التحديات التي تواجهها أفريقيا في معالجة عواقب النزاع والاستبداد والقمع مع ما يصاحب ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان.

عززت ورشة العمل معرفة وفهم اللجنة الدائمة للعدل وحقوق الإنسان بشأن العدالة الانتقالية في أفريقيا وسياسة الاتحاد الأفريقي للعدالة حيث استجوبت وناقشت دور البرلمان الأفريقي في تبني وتطبيق سياسة الاتحاد الأفريقي للعدالة الانتقالية ودعم الدول الأعضاء في وضع الاستراتيجيات الوطنية حول العدالة الانتقالية ووضع خطة عمل مشتركة بين مركز دراسات العنف والمصالحة والبرلمان الأفريقي لدعم ولاية وعمل لجنة العدل وحقوق الإنسان.

2.5 الأنشطة المتعلقة بالهدف الاستراتيجي 5: تعزيز التكامل والتنمية في أفريقيا.

2.5.1 المشاركة في الحوار رفيع المستوى بشأن العلاقة بين السياسة الضريبية وإدارة الضرائب

شارك البرلمان الأفريقي في حوار رفيع المستوى حول العلاقة بين السياسة الضريبية وإدارة الضرائب لتحسين التعبئة الفعالة للإيرادات في القارة حضره ممثلو لجنة الشؤون النقدية والمالية وتم تنظيمه في الفترة من 30 إلى 31 يوليو 2018 في كيغالي، رواندا. الحوار، الذي جمع أصحاب المصلحة لمطابقة السياسات المطلوبة مع التغييرات الإدارية، ناقش أولويات التنمية والتغييرات الضريبية الدولية العالمية المطلوبة والتحديات الضريبية القائمة التي تواجهها القارة الأفريقية. وركزت المناقشات على إعادة إعطاء الأولوية لاستجابة أفريقيا للقضايا الضريبية العالمية وتزويد أعضاء البرلمان بالمعرفة بشأن المشهد الضريبي العالمي، مع مراعاة التطورات الأخيرة في التجارة الحرة والتنقل الحر للأشخاص في أفريقيا. تم تنظيم هذا الحدث بواسطة منتدى الإدارة الضريبية الأفريقية وهيئة الإيرادات في رواندا وبدعم من البنك الأفريقي للتنمية.

2.5.2 حلقة نقاش حول سياسة تمكين البرلمانيين من مواجهة التدفقات المالية غير المشروعة

شارك البرلمان الأفريقي، من خلال لجنة الشؤون النقدية والمالية، في حلقة نقاش حول سياسة تمكين البرلمانيين من مواجهة التدفقات المالية غير المشروعة: التحديات والحلول وذلك في مؤتمر شبكة البحوث الضريبية الأفريقية السنوي الرابع الذي عقد في إفران بالمغرب من 10 إلى 12 سبتمبر 2018

تحت عنوان "دور البيئة الاجتماعية والسياسية في تعزيز النظم الضريبية في أفريقيا: الحلول لجمع الضرائب " وجمع المؤتمر بين مختلف أصحاب المصلحة لمناقشة السياسة الضريبية والإدارة والتشريعات وآثار المسائل الضريبية الوطنية والإقليمية والدولية على نظم الضرائب الأفريقية.

2.5.3 تعزيز التنقل الحر للأشخاص والسلع والخدمات داخل أفريقيا

شارك البرلمان الأفريقي، من خلال لجنة التجارة والجمارك والهجرة، في اجتماع اللجنة الاستشارية الأولى المعنية بالهجرة في الاتحاد الأفريقي التي عقدت في داكار في السنغال في الفترة من 2 إلى 4 مايو 2018. كان الهدف من الاجتماع هو معالجة قضايا هجرة الأيدي العاملة في القارة وذلك بحضور البرلمان الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والنقابات العمالية والمجتمع المدني وممثلي المهجر.

عمل البرلمان الافريقي على رفع الوعي بخصوص أطر سياسة الاتحاد الأفريقي حول الهجرة وهجرة الأيدي العاملة، بما في ذلك إطار سياسة الهجرة المتجدد، وموقف الاتحاد الأفريقي المشترك بشأن الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والنظامية والمنتظمة. صاغ الاجتماع مجموعة من التوصيات بشأن التآزر بين الأعضاء البرلمانيين والمفوضية الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في دفع أجندة الهجرة البناءة وحماية مصالح النساء والعاملات المنزليات ومواءمة الإقامة بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والتشريعات الوطنية الشاملة والتصديق على معاهدات الهجرة الدولية القياسية للأيدي العاملة.

2.5.4 الندوة المتعلقة بتعزيز حركية الأيدي العاملة داخل أفريقيا وإليها

شارك البرلمان الأفريقي، من خلال لجنة التجارة، في الندوة المتعلقة بتشجيع حركية الأيدي العاملة داخل أفريقيا وإليها التي عقدت في نيروبي، كينيا، في الفترة من 10 إلى 11 يوليو 2018 والتي نظمتها المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. كان الهدف من الندوة هو تعزيز حركية الأيدي العاملة فيما بين الأقاليم داخل أفريقيا وحماية الحقوق الإنسانية والاجتماعية وحقوق العمل للعمال المهاجرين داخل القارة ومن أفريقيا إلى أوروبا والدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وقد ركز الاجتماع على وضع سياسات وتشريعات وهياكل عمالية منتظمة وشفافة وشاملة ومراعية للاعتبارات المتعلقة بالجنسين على الصعيدين الوطني والإقليمي، مما قد يؤدي إلى فوائد كبيرة لبلدان المنشأ والمقصد، واتفق المجتمعون على ضرورة تعزيز إدارة هجرة الأيدي العاملة من خلال الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي في صياغة وتنفيذ سياسات هجرة الأيدي العاملة القائمة على الأدلة وعلى مراعاة الفوارق بين الجنسين.

2.5.5 المشاركة في منتدى الاتحاد الأفريقي الرابع لخبراء الجمارك لتيسير التجارة

شارك البرلمان الأفريقي في منتدى الاتحاد الأفريقي لخبراء الجمارك لتيسير التجارة الذي عقد في الفترة من 15 إلى 17 أغسطس 2018 في القاهرة بمصر، ومثلته لجنة التجارة والجمارك والهجرة. كان الهدف من المنتدى هو توفير منبر للمشاركين لتبادل المعلومات حول التطورات في مجال تيسير التجارة. وقد أتاح المنتدى فرصة لتبادل أفضل الممارسات في تنفيذ واعتماد المشغلين الاقتصاديين المعتمدين وكذلك تقديم التعليقات على مشروع استراتيجية الاتحاد لتيسير التجارة بهدف تحسينه. وقد عُقد المنتدى تحت شعار "المشغلون الاقتصاديون المعتمدون وترتيبات الاعتراف المتبادل لتحسين التيسير التجاري في أفريقيا". شدد البرلمان الأفريقي على الحاجة إلى منابر لإعلام البرلمانات الوطنية والإقليمية بشأن برامج الاتحاد الأفريقي لتسهيل التصديق على جميع معاهدات واتفاقيات الاتحاد الأفريقي وإدماجها في التشريعات الوطنية للدول الأعضاء وتشجيع تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية.

2.6 الأنشطة المتعلقة بالهدف الاستراتيجي 6: تعزيز القدرة المؤسسية لمراجعة الحسابات والحسابات العامة بالبرلمان الأفريقي.

نفذ البرلمان الأفريقي العديد من الأنشطة الرامية إلى تعزيز كفاءته المؤسسية وترتبط تلك الأنشطة بالإدارة الفعالة للموارد الإدارية والبشرية، من ناحية، والإدارة الفعالة للمالية وإدارة الميزانية من ناحية أخرى.

2.6.1 الإدارة الفعالة للموارد الإدارية والبشرية

تتراوح الأنشطة ذات الصلة بالموارد الإدارية والبشرية بين تدريب أعضاء البرلمان وموظفيه، وإجراء مراجعة منتصف المدة، وتنظيم اجتماعات مجلس التعيين والتوظيف والترقية. لتعزيز التسيير الفعال للقضايا المتعلقة بإدارة الموارد البشرية بهدف تحقيق المهمة والأهداف الأساسية للبرلمان الافريقي.

نظم البرلمان الأفريقي وسهل انشطة لتدريب وبناء قدرات موظفي الامانة العامة للبرلمان ولتعزيز قدرات موظفي البرلمان وكذلك الوحدات والأقسام والإدارات المختلفة في استخدام أنظمة إدارة الأداء وإدارة السجلات في الاتحاد الأفريقي. شملت فرص التكوين زيارات دراسية للبرلمان الاوروبي والبرلمانات الوطنية أتيحت الفرصة لوفود البرلمان الافريقي لاستجواب ومقارنة الأنظمة والإجراءات المعمول بها في المؤسسات التي تمت زيارتها بهدف مواجهة التحديات الموجودة في البرلمان الافريقي ستسهم الدروس المستخلصة في زيادة فعالية ولكفاءة الخدمات المُقدمة للبرلمان والبرلمانيين، وكذلك دعم انتقال البرلمان الافريقي إلى المهمة التشريعية.

كما عززت الأمانة العامة للبرلمان الافريقي من ابرازه وابراز أنشطته من خلال الموقع الإلكتروني للبرلمان وقناة يوتيوب ووسائل الإعلام الاجتماعية كما تم انتاج مقالات وافلام قصيرة وتم تحميلها على الموقع الالكتروني للبرلمان الافريقي وفيس بوك ويوتيوب. كما تم إنتاج مواد إعلامية وترويجية للدورات العادية ولاجتماعات اللجنان. كما اضطلعت الأمانة العامة بالبرلمان الأفريقي بأنشطة تواصل استراتيجية مع إنتاج مواد إعلامية ومواد ترويجية من أفريقيا، مما سيعزز الرؤية والصورة الإيجابية للبرلمان الأفريقي.

2.6.2 الإدارة الفعالة للمالية وللميزانية.

حافظ البرلمان الأفريقي على إدارة مالية وإدارة ميزانية سليمتين وفعالتين يمكن رؤيتهما ليس في نتائج المراجعة الخارجية للبيانات المالية لعام 2017 والتنفيذ الايجابي للميزانية فحسب، بل أيضاً في الزيادات في ميزانية عام 2019 للتسيير وللأنشطة النظامية

حافظ البرلمان الأفريقي على إدارة مالية سليمة، مما أدى إلى مراجعة نظيفة لحساباته من جانب الاتحاد الأفريقي ومراجعي الحسابات الخارجيين. تمت مراجعة القوائم المالية الخاصة بالبرلمان الأفريقي لعام 2017 في النصف الأول من عام 2018، وقام مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين بإصدار رأيه دون تحفظ.

3. ملخص الإنجازات الرئيسية

بينما نجح البرلمان الأفريقي في تنظيم عدة أنشطة، فقد تعزز وضوح رؤيته بفضل عدد من الإنجازات التي يمكن سردها على النحو التالي:

1) الإعداد الناجح لجميع الأنشطة النظامية وغير النظامية لجميع أجهزة البرلمان الأفريقي وتنظيمها في بيئة آمنة وامتثالاً للإطار القانوني للبرلمان.
2) الدعم المهني الكامل من جميع الموظفين والوحدات والأقسام والإدارات بأمانة البرلمان الأفريقي أنشطته.
3) إجراء انتخابات ناجحة لهيئة المكتب وهيئات المكاتب امتثالاً للإطار القانوني للبرلمان الأفريقي.

4) مشاركة البرلمان الافريقي النشطة في عملية الإصلاح المؤسسي للاتحاد الافريقي وعملية تجانس السياسات؛

5) التركيز المواضيعي لأعمال اللجان الدائمة والتوافق العام بما يتفق مع الأولويات القارية والقيم المشتركة؛

6) أدت الإدارة الفعالة للموارد المالية والإدارية والمراجعة النظيفة للبرلمان الأفريقي إلى زيادات في الميزانية وإدخال بنود جديدة في ميزانية عام 2019؛

7) احتضن البرلمان الأفريقي مجالات مواضيعية جديدة وأنشأ أطرًا لتوجيه عملية صياغة القوانين النموذجية؛

8) منع التقاضي وعدم تكبد أي تكلفة قانونية، وذلك بفضل الدعم والتدخلات القانونية الفعالة؛

9) الزيادة في عدد التوقيعات (10) والتصديقات على بروتوكول مالابو (11)، مع تزايد الدول الأعضاء وأجهزة الاتحاد الأفريقي للسياسات التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات للتصديق على بروتوكول البرلمان الأفريقي.

10) المشاركة الفعالة في حلقة النقاش رفيعة المستوى في COP24 حيث شارك أعضاء البرلمان الافريقي مع العديد من أصحاب المصلحة لدعم الموقف الافريقي بشأن تغير المناخ وتشجيع التشريعات المناخية الفعالة.

4. ملخص التحديات الرئيسية

في الوقت الذي خطى فيه البرلمان الأفريقي خطوات واسعة في سعيه لتحقيق أهدافه الاستراتيجية، يجدر الاعتراف بأن أنشطته لعام 2018 واجهت عددًا من التحديات التي اتسمت بأهمية خاصة وهي كما يلي:

1) كان عام 2018 عامًا انتخابيًا مما يعني أن البرلمان وأعضاءه ظلوا يركزون على المسائل الانتخابية والاستعدادات والمنافسات، مع بعض التجزؤ الحقيقي أو الملحوظ في الجلسة العامة

2) تطلب الدوران المرتفع لأعضاء البرلمان الأفريقي مع انضمام 77 عضوًا جديدًا، حيث أدى ما يقرب من ثلث عضوية البرلمان اليمين في هذا العام، العمل المستمر للحفاظ على الذاكرة المؤسسية ولجنة مراجعة الحسابات والحسابات العامة في البرلمان؛

3) إنشاء وظائف شاغرة داخل الأمانة العامة للبرلمان الأفريقي وتجميد التوظيف للمناصب المعلقة، مما أدى إلى عبء إداري وعدم استقرار نسبي داخل الأمانة العامة؛

4) إعادة بناء صورة البرلمان الأفريقي بعد التغطية الإعلامية السلبية التي انبثقت عن دورة مايو 2018 وما تلاها؛

5) النقد السلبي للبرلمان الأفريقي من قبل أجهزة السياسات في الاتحاد الأفريقي، حيث لم يُمنح البرلمان الأفريقي فرصة للرد عليه أو تقديم أدلة مخالفة؛

6) الحضور الضعيف لأعضاء البرلمان الأفريقي المسجل خلال اجتماع مجموعة المرأة الذي عُقد في 10 أغسطس 2018 (12 من أصل 86 من العضوات).

7) العواقب القانونية لتنفيذ قرار ميزانية المجلس التنفيذي، الذي أزال من ميزانية البرلمان الافريقي الاعانات الخاصة التي تم دفعها للموظفين العامين المعينين محليا منذ عام 2008. يطلب البرلمان الافريقي إذنًا بالاستمرار في دفع حزمة الرواتب الحالية للموظفين العموميين المعينين محليًا، وهو حق مكتسب وتوقع مشروع، حتى انتهاء عقودهم الحالية. كما يوصي البرلمان الافريقي كذلك بإقامة

بدل تفاضلي للموظفين العامين المعينين محليا لجميع مكاتب الاتحاد الافريقي الموجودة في جنوب أفريقيا، كما هو الحال بالنسبة لمكاتب واشنطن وجنيف وبروكسل.

8) تقرر إعلان أحد موظفي البرلمان الافريقي شخصا غير مرغوب فيه وقد تم أمره بمغادرة مقر العمل بسبب حادث مرور غير مقصود وقع في 2012 والتزم بموجبه البرلمان الافريقي بضمان أن يتفاوض الموظف ودياً مع أي مطالبات مدنية مشروعة تكبدها الضحايا؛

9) تعني الوتيرة البطيئة للتصديق على البروتوكول الجديد للبرلمان الافريقي تأخير المنافع التي يمكن أن تحققها القارة والاتحاد الافريقي من برلمان افريقي ذو وظيفة تشريعية.

5. التطلع إلى الأمام

تمشيا مع ولايته الأساسية المتمثلة في ضمان المشاركة الفعالة للشعوب الأفريقية في التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي للقارة الأفريقية، يسعى البرلمان الأفريقي إلى تأكيد أهميته واستعداده من خلال النظر في القضايا التي تعبر مباشرة عن حقائق القارة وشعوب أفريقيا. في عام 2019، سيقوم البرلمان الأفريقي بتعميم موضوع الاتحاد الأفريقي للعام: "سنة اللاجئين والعائدين والمشردين داخليًا في أفريقيا: نحو حلول دائمة للتهجير القسري "

أيضا، وبناءا على معالمها وإنجازاتها لعام 2019، ستظل مجموعة البلدان الأفريقية تضع في مقدمة أجندتها مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم والتكامل في أفريقيا. سوف يتم بذل المزيد من الجهود من جانب البرلمان الأفريقي لضمان زيادة انخراطنا مع البرلمانات الوطنية وبرلمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتوعيتها أكثر بالتصديق على الأطر القانونية والقضائية للسياسات المتعلقة بالتجارة الحرة وحرية التنقل ومكافحة الفساد، وحقوق المهاجرين قسراً والأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذ تلك الاطر ودمجها في القوانين المحلية.

كما سيُمكّن عام 2019 البرلمان الأفريقي من مواصلة عمله بصياغة مشاريع قوانين نموذجية في مجال الشرطة، والإعاقة، وتغير المناخ، والأمن الغذائي والتغذية. ومع الانتهاء من المبادئ التوجيهية الإجرائية بشأن صياغة القانون النموذجي، ستكون عملية صياغته أكثر قابلية للتنبؤ والدقة من حيث الخطوات والأدوار والمسؤوليات لمختلف أصحاب المصلحة.

علاوة على ذلك، سوف يراجع البرلمان الأفريقي دعوته للتصديق على بروتوكول مالابو ويعيد التفكير فيها بهدف التعجيل بتصديق الدول الأعضاء عليه. كما سيواصل البرلمان الأفريقي تعزيز قدرته المؤسسية والتشغيلية وسيستعد لمواجهة التحديات والفرص المستقبلية تحسبًا لدخول بروتوكول مالابو حيز التنفيذ بالإضافة إلى تطبيق الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي.

أخيرًا وليس آخرًا، سيوفر عام 2019 أيضًا فرصة لبدء عملية مراجعة وتحديث نظامنا الداخلي في سياق الانتخابات الأخيرة، قد تتطلب الثغرات والغموض والتناقضات المسجلة في النظام الداخلي عملاً عاجلاً من شأنه تمكين برلماننا من تعديل النظام الداخلي وتحديثه.

6. الخلاصة

لقد بذل البرلمان الأفريقي جهودًا جليلة للوفاء بأهدافه الإستراتيجية من خلال اضطلاعه بمجموعة واسعة من الأنشطة، سواءا كانت نظامية أو غير نظامية. أود هنا أن أقر بالدعم الفني والمساهمات التي تلقيناها من جميع أصحاب المصلحة، سواءا كانت أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي أو منظمات المجتمع المدني، بالإضافة الى قيادة اعضاء هيئة مكتب البرلمان الأفريقي والمشاركة النشطة لمعالي نواب البرلمان الافريقي ومجهودات ومهنية الأمانة العامة للبرلمان الافريقي

من المهم أيضاً الاعتراف بالدعم التقني والمادي والمالي للمجتمع المدني ولشركاء التنمية، ولولاه، ما كان بإمكان البرلمان الافريقي تحقيق العديد من الأنشطة، لا سيما الاجتماعات غير الرسمية. يعرب

البرلمان الافريقي عن رضاه خصوصا أنه واصل التمتع بثقة شركاء التنمية وحشدها لدعم دوره في تعزيز القيم المشتركة للاتحاد الافريقي.

الملحقات

مشروع قرار حول تقرير نشاط البرلمان الافريقي (PAP)

الوثيقة: EX.CL/……(XXXIII)

إن المجلس التنفيذي

1. **يحيط علما** بتقرير نشاط البرلمان الافريقي، بما في ذلك القرارات والتوصيات المعتمدة خلال دورتيه العاديتين في مايو 2018 وأكتوبر 2018؛
2. **يشيد** بالبرلمان الافريقي، باعتباره هيئة للاتحاد الافريقي تمثل شعوب افريقيا، لمشاركته الجديرة بالثناء في التزامه بالدفاع عن مواقف ومصالح افريقيا في المحافل الدولية، بما في ذلك COP24، ولعمله مع البرلمانيين والمجتمع المدني حول موضوع الاتحاد الافريقي للسنة وقضايا السياسة الرئيسية الراهنة للاتحاد الافريقي، مثل التجارة الحرة وحرية حركة البضائع والأشخاص؛
3. **يهنئ** الدول الأعضاء التي صدّقت على البروتوكول الجديد للبرلمان الافريقي **ويدعو** الدول التي لم تفعل ذلك بعد الى الشروع و/ أو تسريع عملية التصديق وتقديم تقرير حول التقدم المحرز الى القمة القادمة؛
4. **يطالب** البرلمان الافريقي أن يعمل بشكل وثيق مع البرلمانات الوطنية والإقليمية لتسريع التصديق على الأطر القانونية والسياساتية القارية وإضفاء الطابع المحلي عليها وتنفيذها، بما في ذلك إمكانية مواءمة التشريعات الوطنية المتعلقة بالتجارة الحرة وحرية الحركة، ومكافحة الفساد، والهجرة القسرية
5. **يقرر** أن تكون بدلات واستحقاقات أعضاء البرلمان الافريقي، بما في ذلك درجة السفر بدل الإقامة اليومي، مطابقة لبدلات الأعضاء المنتخبين في جميع الهيئات الأخرى؛
6. **يطالب** اللجنة الفرعية حول اتفاقات المقار التابعة للجنة المندوبين الدائمين والمفوضية العمل، بالتعاون مع حكومة جنوب افريقيا، لحل أي قضايا عالقة تتعلق بمراجعة وتنفيذ اتفاق البلد المضيف؛
7. **يقر** اقتراح الإبقاء على الحقوق المكتسبة لموظفي الخدمات العامة المعينين محليا فيما يتعلق بمرتباتهم الحالية، ويطلب من المفوضية العمل مع البرلمان الافريقي لاستكشاف إمكانية إنشاء بدل تفاضلي لهذه الفئة من الموظفين الموجودة في مركز العمل بجنوب افريقيا.

القرارات والتوصيات والاعلانات الصادرة عن الدورة العادية للبرلمان الافريقي لشهر أكتوبر 2018 المنعقدة في الفترة من 22 أكتوبر الى 03 نوفمبر 2018

1. القرارات

PAP.5/PLN/RES/01/OCT.18

قرار بشأن صياغة قانون نموذجي للإعاقة في أفريقيا

إن البرلمان الأفريقي،

إذ يضع في الاعتبار المادة 17 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي التي تم بموجبها إنشاء البرلمان الأفريقي *"لضمان المشاركة الكاملة للشعوب الأفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا؛*

وإذ يضع في الاعتبار أيضًا المادة 3 من بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلقة بالبرلمان الأفريقي، والمادة 4 (أ) من النظام الداخلي للبرلمان الإفريقي التي تمكن البرلمان الأفريقي من تسهيل تنفيذ التعاون الإقليمي، وتنمية وتعزيز *"الاعتماد الجماعي على الذات والانتعاش الاقتصادي"* فضلا عن تنفيذ سياسات وأهداف وبرامج الاتحاد الأفريقي؛

وإذ يضع في الاعتبار كذلك المادة 11 (3) من بروتوكول البرلمان الأفريقي والمادة 4 (1) (د) و (هـ) من النظام الداخلي البرلمان الأفريقي اللتين تسهمان في مواءمة أو تنسيق قوانين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛

وإذ يذّكر بالمؤتمر السادس والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقد في لومي، توغو، في 2000 الذي أعلن الفترة 1999-2009 عقدا أفريقيا للمعوقين والذي تم تمديده في الخرطوم، السودان في 2019 من 2010 إلى 2019؛

وإذ يذكر أيضا باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق المعوقين التي اعتمدت في عام 2006 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2008، مع الانتقال من النهج التقليدية الموجهة نحو الأعمال الخيرية والنهج الطبية إلى نهج واحد يستند إلى حقوق الإنسان لإعطاء حقوق متساوية للأشخاص بغض النظر عن وضعهم؛

وإذ يسلم بأن الأشخاص المعوقين يواجهون التمييز والعوائق التي تحد من مشاركتهم في الحياة الاجتماعية على قدم المساواة مع الآخرين، ويحرمون من حقوقهم في العيش بشكل مستقل في المجتمع مع تمتعهم بالحماية الاجتماعية؛

وإذ يقر أيضا بالجهود المبذولة للإسراع بمراعاة قضايا الإعاقة في القارة من خلال منظومة الاتحاد الأفريقي للإعاقة التي صادق عليها المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي في يناير 2013، والتي دعت المجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى تنفيذ إطار السياسات الاجتماعية لأفريقيا والدول الأعضاء إلى زيادة الاستثمار وتخصيص ميزانية للقطاع الاجتماعي؛

إذ يقر كذلك بالتزامات رؤساء الدول والحكومات الافريقية بتحقيق الاندماج الاجتماعي، والمساواة وعدم التمييز للمعوقين وتمثيلهم على جميع مستويات المجتمع بحلول 2020 بما في ذلك في عمليات صنع القرار والمتابعة التي أفضت إلى اعتماد البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المعوقين في 29 يناير 2018؛

وإذ يرحب بالشراكة بين البرلمان الأفريقي والتحالف الأفريقي للإعاقة من أجل إعمال حقوق الإنسان للمعوقين من خلال تعزيز ومراعاة قضايا الإعاقة داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي عن طريق وضع قانون نموذجي بشأن الإعاقة؛

إذ يعرب عن تقديره للدعم الفني الذي قدمه التحالف الأفريقي للإعاقة إلى البرلمان الأفريقي من أجل صياغة مشروع القانون النموذجي للإعاقة، مما يسهل إدماج البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المعوقين في التشريعات المحلية، وكذلك صياغة السياسات والتشريعات الوطنية لحقوق الإنسان المتعلقة بالإعاقة؛

واقتناعا منه بأن وجود إطار تشريعي قاري شامل ومتكامل لدعم تعزيز وحماية حقوق المعوقين سيسهم إسهاما كبيرا في معالجة مواطن الضعف الاجتماعية العميقة لديهم ويشجع مشاركتهم في المجالات المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية على المستويين الوطني والدولي؛

ووفقاً لأحكام المادة 5 (ب) و (ج) و (د) من النظام الداخلي للبرلمان الأفريقي، التي تُمكِّن البرلمان الأفريقي، من بين أمور أخرى، من تنظيم المداولات، والمناقشة، وإبداء الرأي، وتقديم التوصيات واتخاذ قرارات بشأن الأهداف وأي مسائل أخرى تخص الاتحاد الأفريقي وأجهزته، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء وأجهزتها ومؤسساتها؛

يقرر بموجبه ما يلي:

1- الدعوة إلى التصديق على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المعوقين الذي يتطلب 15 تصديقاً فقط لدخوله حيز النفاذ؛

2- اعتماد المسودة الأولى لمشروع القانون النموذجي بشأن الإعاقة و**طلب** تقديمه إلى المشاورات الإقليمية للحصول على إسهامات المواطنين الأفريقيين والمنظمات الشعبية وأصحاب المصلحة الآخرين؛

3 - تعزيز التعاون والتبادل بين الهيئات البرلمانية الإقليمية والوطنية بغية تعزيز قدرة البرلمانيين على رصد جميع السياسات والمجالات البرنامجية فضلا عن الأنشطة المتعلقة بالميزانية والتشريعات الرامية إلى مراعاة قضايا الإعاقة.

أُعتمد في كيغالي، رواندا.

في 2 نوفمبر 2018

PAP.5/PLN/RES/02/OCT.18

قرار بشأن تأبين سعادة كوفي أتا أنان الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة

إن البرلمان الأفريقي

إذ يضع في الاعتبار المادة 17 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي المؤسس للبرلمان الأفريقي؛

وإذ يضع في الاعتبار أيضا المادة 3 من بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الاقليمية بشأن البرلمان الأفريقي والمادة 4(أ) من النظام الداخلي للبرلمان الأفريقي؛

وإذ يضع في الاعتبار كذلك الاقتراح بتأبين السيد كوفي أتا أنان الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة الذي ناقشه البرلمان الأفريقي واعتمده في 29 أكتوبر 2018 وفقاً للمادتين 60 و63 من نظامه الداخلي؛

إذ يشير بحزن بالغ إلى الرحيل المفاجئ للأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة الدبلوماسي بامتياز والرمز الشامخ المولود في كوماسي بجمهورية غانا في 8 أبريل 1938، والذي تدرج في المناصب من خلال منظومة الأمم المتحدة إلى أن تبوأ منصب الأمين العام السابع للأمم المتحدة في الفترة من يناير 1997 إلى ديسمبر 2006؛

وإذ يشير أيضاً إلى أن السيد كوفي أنان نال جائزة نوبل للسلام بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة في عام 2001 وظل بعد تقاعده يحتل صدارة الجهود الرامية إلى نشر الأوضاع المتقلبة في أفريقيا والدول النامية الأخرى كعضو ورئيس لنادي الحكماء؛

وإذ يقر بأن دور السيد أنان كقائد لمنظمة الأمم المتحدة لم يكن شرفًا لغانا فحسب، بل للقارة الأفريقية وكامل المهجر الأفريقي،

وإذ يقر بأن السيد كوفي أنان كان رائدا في بعض أكثر سياسات الأمم المتحدة تحديا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والمسؤولية عن الحماية وظل يدعو بلا كلل إلى قيم السلام وحقوق الإنسان والتسامح والتضامن بين جميع الأمم والشعوب؛

وإذ يُقر بأن السيد كوفي أنان جعل العالم يدرك أن تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة ليس قضية تخص النساء فقط، بل هو شرط أساسي للبشرية والتنمية المستدامة.

وإذ يُقر أيضاً بأن السيد كوفي أنان قاد عدداً من المبادرات الرئيسية للحوكمة وبناء السلام في الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك برنامج بناء القدرات العشري للاتحاد الأفريقي، وإنشاء العملية المختلطة في دارفور - وهو نموذج فريد للتعاون على حفظ السلام بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛

وإذ يقدر الحاجة إلى الاحتفاء بالإنجازات العديدة لهذا الابن الحقيقي لأفريقيا وتخليد إرثه كمصدر للإلهام والتشجيع للأجيال الحالية والمقبلة؛

ووفقاً للمادة 5 (ب) و(ج) و (د) من النظام الداخلي للبرلمان الأفريقي التي تُمكنه، من بين أمور أخرى، من تنظيم المداولات والتعبير عن الرأي وإصدار التوصيات واتخاذ القرارات بشأن الأهداف وأية مسائل تتعلق بالاتحاد الأفريقي وأجهزته، والمجموعات الاقتصادية الاقليمية والدول الأعضاء وأجهزتها ومؤسساتها.

يقرر بموجبه ما يلي:

1. الاحتفال بالحياة اللامعة للسيد كوفي أتا أنان لإسهاماته الهائلة في السعي إلى السلام الدائم والتنمية المستدامة في العالم.

2. الإثناء على الإنجازات الهائلة التي حققها السيد المرموق كوفي أتا أنانا عنان كأمين عام أفريقي بارز في الأمم المتحدة ونموذج ساطع للقيادة.

3. تخصيص جائزة باسم السيد كوفي أتا أنان، كإشادة دائمة برجل دولة عظيم من أفريقيا والعالم، يتم منحها خلال كل دورة من دورات أكتوبر للبرلمان الأفريقي لأي دبلوماسي بالوظيفة يجسد روح السيد كوفي أتا أنان.

4. مطالبة هيئة مكتب البرلمان الأفريقي باتخاذ التدابير الفورية لتحديد طرائق منح جائزة كوفي أنان وتنفيذها.

أُعتمد في كيغالي، رواندا

في 2 نوفمبر 2018

PAP.5/PLN/RES/03/OCT.18

قرار بشأن مشاركة البرلمان الأفريقي
في بعثات مراقبة الانتخابات للاتحاد الأفريقي

إن البرلمان الأفريقي،

إذ يضع في الاعتبار المادة 3 (2) والمادة 17 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي المتعلقتين بإنشاء البرلمان الأفريقي لضمان المشاركة الكاملة للشعوب الأفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا؛

إذ يضع في الاعتبار أيضا المادة 3 (2) من بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلقة بالبرلمان الإفريقي التي تطلب من البرلمان تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية.

إذ يضع في الاعتبار كذلك المادة 4 (ب) من النظام الداخلي البرلمان الأفريقي التي تنص على أن يقوم البرلمان الأفريقي "بتعزيز حقوق الإنسان والشعوب، وتقوية المؤسسات الديمقراطية والثقافة الديمقراطية، والحكم الرشيد، والشفافية وسيادة القانون من قبل كافة أجهزة الاتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء ".

وإذ يذكر بمقرر المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي رقم EX.Cl/Dec.534 (XVI الذي اعتمد في يناير 2010 والذي طلب من المفوضية أن تتولى تنسيق عملية تنظيم بعثات مراقبة الانتخابات المشتركة مع البرلمان الأفريقي وغيره من الأجهزة المعنية، في إطار ميزانية مركزية تديرها إدارة الشؤون السياسية.

وإذ يدرك أن مراقبة الانتخابات هي وظيفة رقابية تقع في نطاق اختصاص البرلمان الأفريقي ضمن إطار الاتحاد الأفريقي؛

وإذ يشير إلى التحديات اللوجستية التي يواجهها أعضاء البرلمان الأفريقي لدى مشاركتهم في بعثات مراقبة الانتخابات؛

وإذ يضع في الاعتبار إنه في ظل الترتيب الحالي المتعلق بتكليف الأعضاء بالمشاركة في بعثات مراقبة الانتخابات، فإن لجنة التعاون والعلاقات الدولية وتسوية النزاعات لا تشارك في بعثات مراقبة الانتخابات، وبالتالي فإنها غير قادرة على تقديم تقارير إلى الجلسة العامة عن الانتخابات في أفريقيا.

يقرر بموجبه ما يلي:

1. ينبغي تعيين النائب الأول لرئيس البرلمان الأفريقي بصفة رئيس بعثات مراقبة الانتخابات لدى البرلمان، ويكون مكلفا برصد طريقة إدارة شؤون بعثات مراقبة الانتخابات من قبل البرلمان الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي،
2. ينبغي أن يستوفيَ البرلمان الأفريقي الحصة المعمول بها حاليا، أي أن يمثل أعضاءه 40 في المائة من بعثات مراقبة الانتخابات،
3. ينبغي أن تعين اللجنة المعنية بالتعاون والعلاقات الدولية وتسوية النزاعات عضوا من أعضائها ينضم إلى الأعضاء الذين تعينهم التجمعات الإقليمية،

4. يتعين أن يعمل عضو اللجنة علاقة وثيقة مع فريق المراقبين المكلفين بصياغة اختصاصات بعثة مراقبي الانتخابات، ويضطلع بمسؤولية تقديم تقرير البلد حول الانتخابات للجنة التعاون والعلاقات الدولية وتسوية النزاعات، وللجلسة العامة أيضا،

5. ينبغي أن يتعاون البرلمان الافريقي بشكل بنّاء مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لضمان أن تسند رسميا القيادة السياسية لبعثات مراقبة الانتخابات، التابعة للاتحاد الأفريقي، إلى البرلمان الافريقي؛

6. ينبغي أن تلتزم هيئة المكتب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لضمان أن دور وفد البرلمان الأفريقي يكون أكثر بروزا، وكذا بالنسبة إلى تذليل أي صعوبات لوجيستية يواجهها أعضاء البرلمان خلال بعثات مراقبة الانتخابات،

7. ينبغي أن تستكشف هيئة المكتب الطرائق الكفيلة بتمكين البرلمان الأفريقي من تنظيم بعثاته، كما كان ذلك بالنسبة إلى البرلمانات الإقليمية، مثل برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، والمنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

أُعتمد في كيغالي، رواندا.

في 2 نوفمبر 2018

PAP.5/PLN/RES/04/OCT.18

قرار بشأن اعتماد المبادئ التوجيهية الإجرائية
بشأن صياغة القوانين النموذجية من قبل البرلمان الأفريقي

إن البرلمان الأفريقي،

إذ يضع في الاعتبار المادة 17 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي التي أنشئ بموجبها البرلمان الأفريقي *"لضمان المشاركة الكاملة للشعوب الأفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا"*؛

وإذ يضع في الاعتبار أيضًا المادة 3 من بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلقة بالبرلمان الأفريقي، والمادة 4 (أ) من النظام الداخلي للبرلمان الإفريقي اللتين تمكنان البرلمان الأفريقي من تسهيل تنفيذ التعاون الإقليمي، وتنمية وتعزيز الاعتماد الجماعي على الذات والانتعاش الاقتصادي فضلا عن تنفيذ سياسات وأهداف وبرامج الاتحاد الأفريقي؛

وإذ يضع في الاعتبار كذلك المادة 11 (3) من بروتوكول البرلمان الأفريقي والمادة 4 (د) و (هـ) من النظام الداخلي للبرلمان الأفريقي اللتين تمكنان البرلمان الأفريقي من العمل من أجل مواءمة أو تنسيق قوانين الدول الأعضاء؛

وإذ يشير إلى أن ولاية البرلمان الأفريقي باعتباره جهازا استشاريا وتشاوريا للاتحاد الأفريقي تمكنه من اقتراح وصياغة قوانين نموذجية كوسيلة لمواءمة وتنسيق قوانين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛

وإذ يشير أيضا إلى أن البرلمان الأفريقي قد صاغ وفي سبيله إلى صوغ عدد من مشاريع القوانين النموذجية؛

وإذ يشير كذلك إلى أنه بينما يمكِّن النظام الداخلي البرلمان الأفريقي من صياغة القوانين النموذجية، الا انه مع ذلك يلتزم الصمت بشأن الخطوات الإجرائية الواجب اتباعها لصياغة تلك القوانين؛

وإذ يقر بالضرورة الملحة لاعتماد مبادئ توجيهية إجرائية لتوجيه عملية صياغة مشاريع القوانين النموذجية الحالية والمقبلة؛

وإذ يسلم أيضاً بأنه في انتظار تنقيح النظام الداخلي، يمكن للمبادئ التوجيهية الإجرائية المتعلقة بصياغة القوانين النموذجية أن تكفل المواءمة والقدرة على التنبؤ في عمليات البرلمان الأفريقي المؤدية إلى صياغة القانون النموذجي؛

ووفقاً لأحكام المادة 5 (ب) و (ج) و (د) من النظام الداخلي للبرلمان الأفريقي اللتين تُمكِّنان البرلمان الأفريقي، من بين أمور أخرى، من تنظيم المداولات، والمناقشة، وإبداء الرأي، وتقديم التوصيات، واتخاذ القرارات المتعلقة بالأهداف وبأي مسائل تتصل بالاتحاد الأفريقي وأجهزته، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء، وأجهزتها ومؤسساتها؛

يقرر بموجبه ما يلي:

1) يتم اعتماد المبادئ التوجيهية الإجرائية لصياغة القوانين النموذجية من قبل البرلمان الأفريقي.
2) تكون المبادئ التوجيهية الإجرائية لصياغة القوانين النموذجية ملزمة لجميع أجهزة وهياكل البرلمان الأفريقي فيما يتعلق بصياغة قوانين نموذجية ذات أثر فوري؛
3) تنظم المبادئ التوجيهية الإجرائية صياغة جميع مشاريع القوانين النموذجية الحالية دون الإخلال بجميع الخطوات المكتملة؛

4) تدخل المبادئ التوجيهية الإجرائية لصياغة القوانين النموذجية حيز النفاذ لدى اعتمادها من قبل الجلسة العامة.

أُعتمد في كيغالي، رواندا.

في 2 نوفمبر 2018

PAP.5/PLN/RES/05/OCT.18

قرار ردا على رسالة فخامة الرئيس بول كاغامي
الى البرلمان الافريقي في افتتاح الدورة الأولى للبرلمان الخامس

إن البرلمان الأفريقي،

إذ يضع في الاعتبار المادة 17 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي التي أنشئ بموجبها البرلمان الأفريقي لضمان *"المشاركة الكاملة للشعوب الأفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا "؛*

وإذ يضع في الاعتبار أيضا المادة 3 من البروتوكول الملحق بالمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلق بالبرلمان الأفريقي، والمادة 4 (أ) من النظام الداخلي للبرلمان الإفريقي؛ اللتين تمكّنان البرلمان الافريقي من تسهيل التعاون الإقليمي والتنمية وتعزيز الاعتماد الجماعي على الذات والانتعاش الاقتصادي وكذلك تنفيذ سياسات وأهداف وبرامج الاتحاد الافريقي؛

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالرسالة القوية التي وجهها فخامة الرئيس بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا ورئيس الاتحاد الافريقي والإصلاح المؤسساتي للاتحاد، والتي حث فيها البرلمان الافريقي وأعضائه على مساعدة الاتحاد الافريقي والدول الأعضاء على التصديق السريع للصكوك القانونية للاتحاد الافريقي وإضفاء الطابع المحلي عليها، لا سيما اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية، والبروتوكول المتعلق بحرية حركة الأشخاص وجواز السفر الافريقي؛

وإذ يحيط علماً أيضا بضرورة أن يلعب البرلمان الافريقي دورا أكبر في رصد التقدم السياسي في قارتنا ومرافقته، وكذلك محاسبة المؤسسات على الالتزامات التي قطعت اتجاه مواطني افريقيا؛

وإذ يلاحظ كذلك أن نداء فخامة الرئيس بول كاغامي يتفق تمامًا مع اختصاص ومهمة البرلمان الافريقي، التي تتمثل في دفع ودعم التنمية والتكامل الإقليمي في افريقيا؛

وإذ يذكر بتوصية البرلمان الافريقي رقم PAP.4/PL/Recom.02(III) بشأن حرية حركة الاشخاص وجواز السفر الافريقي الجديد وقرار البرلمان الافريقي رقم PAP.4/PLN/RES/02/MAY.17 بشأن حرية حركة الاشخاص في افريقيا وجواز السفر الافريقي.

وإذ يذكر أيضا بأجندة الاتحاد الأفريقي 2063 والتي تضع تصورا لإفريقيا تؤدي فيه حرية حركة الافراد ورؤوس الأموال والسلع والخدمات الى زيادة حجم التجارة والاستثمارات بشكل كبير بين البلدان الافريقية وتحسن وضع افريقيا في التجارة العالمية؛

وإذ يذكر كذلك بقرار الاتحاد الافريقي رقم *Ext/Assembly/AU/Dec.1(X)* الذي أُعتمد في مارس 2018 في كيغالي، رواندا، بشأن الاتفاق المنشئ منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية؛

وإذ يعترف بضرورة وإلحاح بدء تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية القارية كوسيلة لمعالجة أوجه التفاوت الضخمة في الدخل، وتفاقم مستويات الفقر في جميع أنحاء القارة، مما أدى إلى خلق أرضية خصبة لعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والهجرات السرية واستخدام العاطلين عن العمل والشباب المهمش من قبل الجماعات المسلحة والإرهابية؛

ووفقاً لأحكام المادة 5 (ب) و (ج) و (د) من النظام الداخلي للبرلمان الأفريقي، اللتين تُمكِّنان البرلمان الأفريقي، من بين أمور أخرى، من تنظيم المداولات، والمناقشة، وإبداء الرأي، وتقديم التوصيات واتخاذ قرارات بشأن الأهداف وأي مسائل أخرى تخص الاتحاد الأفريقي وأجهزته، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء وأجهزتها ومؤسساتها؛

يقرر بموجبه ما يلي:

1) الشروع في أنشطة الدعوة الى التعجيل بالتوقيع والتصديق وتنفيذ الاتفاق المنشئ لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وبروتوكول معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية المتعلقة بحرية حركة الأشخاص وحق الإقامة وحق الاستقرار، وإدراجهما في القوانين المحلية؛

2) حث أعضاء البرلمان الافريقي على تعميم اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية على أعضاء برلماناتهم الوطنية وبلدانهم من أجل الترويج على المستوى الوطني لفوائد اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية والبروتوكول المتعلق بحرية حركة الأشخاص على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا؛

3) العمل بالتعاون مع البرلمانات الوطنية وأعضائها على حث حكوماتهم، عند الاقتضاء، على التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية والبروتوكول المتعلق بحرية حركة الأشخاص؛ والتصديق عليهما وإدراجهما في القوانين المحلية وتنفيذهما؛

4) الرصد المنتظم للتقدم المحرز وتشجيع الرقابة البرلمانية المحلية لتوقيع البلدان الأعضاء في الاتحاد الافريقي على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وبروتوكول حرية حركة الأشخاص والمصادقة عليهما وتنفيذهما؛

5) استكشاف إمكانيات مجانسة قوانين الدول الأعضاء وسياساتها و هياكلها من أجل تسهيل تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وبروتوكول حرية حركة الأشخاص؛

6) تزويد لجنة التجارة والجمارك والهجرة بالدعم المناسب لأنشطتها الرامية إلى النهوض بالتكامل الإقليمي والقاري؛

7) الانخراط على نحو مستدام مع الاتحاد الافريقي في عملية الإصلاح المؤسسي لضمان تعزيز مهمة البرلمان الافريقي كهيئة قارية، بما في ذلك إضفاء الطابع الرسمي الكامل على التعاون بين البرلمان الافريقي والبرلمانات الافريقية الوطنية من جانب، وبين البرلمان الافريقي وأجهزة الاتحاد الافريقي المعنية بالسياسات، من ناحية أخرى.

أُعتمد في كيغالي، رواندا.

في 2 نوفمبر 2018

PAP.5/PLN/RES/06/OCT.18

قرار بشأن وضع قانون نموذجي
حول الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا

إن البرلمان الأفريقي،

إذ يضع في الاعتبار المادة 17 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي التي أنشئ بموجبها البرلمان الأفريقي *"لضمان المشاركة الكاملة للشعوب الأفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا "؛*

وإذ يضع في الاعتبار المادة 3 من البروتوكول الملحق بالمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلق بالبرلمان الأفريقي، والمادة 4 (أ) من النظام الداخلي للبرلمان الإفريقي؛ اللتين تمكّنان البرلمان الافريقي من تسهيل التعاون الإقليمي والتنمية وتعزيز "الاعتماد الجماعي على الذات والانتعاش الاقتصادي" وكذلك تنفيذ سياسات وأهداف وبرامج الاتحاد الافريقي؛

وإذ يضع في الاعتبار أيضا المادة 11 (3) من البروتوكول والمادة 4 (1) (د) و (هـ) من النظام الداخلي للبرلمان الإفريقي؛ اللتين تمكّنان البرلمان الافريقي من مواءمة وتنسيق قوانين الدول.

وإذ يذكر بقرار البرلمان الإفريقي بشأن النظم الغذائية والتغذوية الذي أعتمد في الجلسة العادية السادسة في ماي 2018.

وإذ يشير الى انه في يونيو 2014 اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي إعلان مالابو حول النمو الزراعي المُعجّل والتحول من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش واستراتيجية تنفيذ ذلك وخارطة الطريق التي التزموا فيها بخفض التقزم في افريقيا إلى أقل من 10٪ ونقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة من العمر إلى أقل من 5٪ بحلول عام 2025، بهدف القضاء على الجوع في افريقيا في العقد القادم؛

وإذ يدرك أن أغلبية البلدان الافريقية هي أطرافا في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية مثل المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن الحق في الغذاء المناسب منصوص عليه صراحة أو ضمناً في الدساتير الوطنية للعديد من البلدان في افريقيا..

وإذ يشير إلى أنه خلال الدورة العادية الرابعة للبرلمان الافريقي الثاني، التي عقدت في يناير 2016، أعرب العديد من البرلمانيين من جميع أنحاء القارة عن التزامهم بالأمن الغذائي والتغذية وتعهدوا بدعمهم لإنشاء تحالف البرلمان الافريقي من أجل الأمن الغذائي والتغذية، والذي تم إطلاقه في الثالث عشر من أكتوبر 2016؛

وإذ يشير أيضًا أنه عقب توقيع مذكرة التفاهم بين البرلمان الافريقي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في أكتوبر 2016، تم إطلاق مشروع التعاون الفني في أكتوبر 2017 بهدف: (1) تعزيز قدرات أعضاء البرلمان على وضع الأمن الغذائي والتغذية في جداول الأعمال السياسية والتشريعية على أعلى المستويات ؛ (2) تعزيز تحالف البرلمان الافريقي من أجل الأمن الغذائي والتغذية بغرض الدعوة إلى دعم وتنفيذ القوانين الإطارية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية على جميع المستويات؛ (3) تشجيع دمج الأمن الغذائي والتغذية في المساطر القانونية الوطنية للبلدان المستهدفة؛

وإذ يدرك كذلك الأدلة على أن سياسات وأطر الأمن الغذائي والتغذية التي ترتكز على التشريعات هي أكثر فعالية نسبياً وتعزز التحسن المستدام للأمن الغذائي والتغذية والحاجة إلى التصدي للتحديات الهيكلية وتهيئة بيئة مواتية للأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك سياسات وبرامج وتشريعات محددة؛

وإذ يذكر باجتماع التحالف البرلماني الإفريقي للأمن الغذائي والتغذوي في 12 مايو 2018، والذي أكد على أهمية وجود قانون نموذجي بشأن الأمن الغذائي والتغذية لتحفيز عمليات تطوير و / أو تعزيز القوانين ذات الصلة في البلدان الأفريقية، وأوصى بأن تشرع لجنة الاقتصاد الريفي والزراعة والموارد الطبيعية والبيئة في اعداد قرار لوضع قانون نموذجي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا؛

وإذ يدرك أن وضع قانون نموذجي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا من قبل البرلمان الافريقي سيشكل مساهمة قياسية هامة في تحسين الأمن الغذائي والتغذية في القارة، وسوف يكمل جهود الاتحاد الأفريقي والجهود الإقليمية الأخرى، مثل إعلان مالابو، من اجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذية؛

وإذ يدرك ايضا أن وضع قانون نموذجي بشأن الأمن الغذائي والتغذية ينبغي أن يأخذ في الاعتبار طبيعة الأمن الغذائي والتغذية الشاملة والمتعددة القطاعات، وينبغي أن يكون مدركا للتقاليد القانونية المتنوعة للدول الأفريقية؛

وإذ يعترف بأن المهمة الإرشادية والاستشارية الحالية للبرلمان الافريقي تُمكِّنه من وضع واقتراح قوانين نموذجية، بما في ذلك في مجال التغذية والأنظمة الغذائية في أفريقيا؛

وفقاً لأحكام القاعدة 5 (ب) و (ج) و (د) من النظام الداخلي للبرلمان الافريقي، اللتين تُمكِّنان البرلمان الافريقي، ضمن أمور اخرى، من تنظيم الحوار والنقاش وإبداء الرأي وتقديم التوصيات واتخاذ القرارات بشأن الأهداف وبشأن أي قضايا تتعلق بالاتحاد الأفريقي وأجهزته، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء وأجهزتها ومؤسساتها؛

يقرر بموجبه ما يلي:

1) الموافقة على وضع قانون نموذجي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في افريقيا.

2) تكليف لجنة الاقتصاد الريفي والزراعة والموارد الطبيعية والبيئة وتحالف البرلمان الإفريقي للأمن الغذائي والتغذوي بصياغة القانون النموذجي المقترح وتقديم مشروع القانون النموذجي لدراسته في الجلسة العامة للبرلمان الافريقي؛

3) يرحب بالدعم التقني الذي تقدمه منظمة الأغذية والزراعة (فاو) والتعاون المثمر بين تحالف البرلمان الإفريقي للأمن الغذائي والتغذوي ولجنة الاقتصاد الريفي والزراعة والموارد الطبيعية والبيئة، ووكالة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)، وإدارة الاقتصاد الريفي والزراعة التابعة لمفوضية الاتحاد الافريقي، لصياغة مشروع القانون النموذجي المقترح بشأن الأمن الغذائي والتغذوي.

أُعتمد في كيغالي، رواندا.

في 2 نوفمبر 2018

2. التوصيات

PAP.5/PLN/RECOM/01/OCT.18

توصية بشأن إدارة هجرة الأيدي العاملة في أفريقيا

إن البرلمان الأفريقي

إذ يضع في الاعتبار المادة 17 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي المتعلق بإنشاء البرلمان الأفريقي لضمان مشاركة كاملة للشعوب الأفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا؛

وإذ يضع في الاعتبار أيضا المادة 3 من بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية بشأن البرلمان الأفريقي والمادة 4 (أ) من النظام الداخلي للبرلمان الأفريقي اللتين تمكنان البرلمان الأفريقي من تسهيل تنفيذ سياسات وأهداف وبرامج الاتحاد الأفريقي والإشراف على تنفيذها الفعال؛

وإذ يشير إلى ظهور نموذج للتنمية المحلية والأفريقية، على النحو المنصوص عليه في أجندة الاتحاد الأفريقي 2063، يدعو إلى قيام قارة متكاملة تتمتع بحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات؛

وإذ يشير أيضاً إلى المقرر الصادر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات للاتحاد الأفريقي (Assembly/AU/Decl.6(XXV)[2015]) الذي اعتمد في الدورة العادية الخامسة والعشرين (25) في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، خلال الفترة من 14 إلى 15 يونيو 2015 والذي أعاد بموجبه المؤتمر تأكيد التزاماته بتسريع التنقل والتكامل في القارة، والهجرة في التنمية والتأثير الايجابي للهجرة على التنمية؛

وإذ يساوره القلق إزاء خطورة الحركات غير المنتظمة للمهاجرين الأفريقيين داخل أفريقيا وخارجها؛

وإذ يضع في الاعتبار انتعاش نموذج للتنمية المحلية على المستوى الافريقي (أجندة الاتحاد الإفريقي 2063) يدعو إلى قيام قارة متكاملة ذات حركة حرة للأشخاص والسلع والخدمات؛

وأذ يعي أن أفريقيا تواجه تعداداً متنامياً من الشباب المتعلم وأن التنمية الاقتصادية الإقليمية تعتمد على حركة الأشخاص والخدمات والتكنولوجيا؛ وأن الإدارة الفعالة لهجرة الايدي العاملة هي الوسيلة المستدامة للحد من تهريب الأشخاص والاتجار بهم في القارة الأفريقية؛

وإذ يدرك أن جميع البرامج الإقليمية، والقارية والدولية مثل إطار سياسة الهجرة في أفريقيا، والبرنامج المشترك بشأن إدارة هجرة الأيدي العاملة من أجل التنمية والتكامل، وميثاق للأمم المتحدة العالمي للهجرة تهدف إلى تسهيل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة؛

وإذ يسلم بأن الإدارة السليمة لهجرة الأيدي العاملة في القارة الأفريقية من شأنها تعزيز التجارة البينية الأفريقية، والتجارة والسياحة، وتسهيل تنقل الأيدي العاملة ونقل المعارف والمهارات داخل أفريقيا، وتعزيز الهوية الأفريقية والإدماج الاجتماعي، وتحسين البنية التحتية عبر الحدود والتنمية المشتركة؛

وإذ يُقر بجهود التجمعات الاقتصادية الإقليمية الموجهة نحو تحسين إدارة هجرة الأيدي العاملة من أجل تحقيق الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة في أقاليمها المختلفة على النحو الموصي به في الأطر ذات الصلة بالاتحاد الأفريقي بالإضافة إلى حقوق الإنسان الدولية ومعايير العمل وعمليات التعاون الأخرى.

وإذ يشير إلى جميع البرامج الإقليمية، والقارية والدولية مثل إطار سياسة الهجرة في أفريقيا، والبرنامج المشترك بشأن إدارة هجرة الأيدي العاملة من أجل التنمية والتكامل، وميثاق للأمم المتحدة العالمي للهجرة تهدف إلى تسهيل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة؛

ووفقاً للمادة 5 (د) من النظام الداخلي البرلمان الأفريقي التي تُخوّل للبرلمان الأفريقي، من بين أمور أخرى، تقديم التوصيات وصياغة القرارات بشأن أي مسألة تتعلق بالاتحاد الأفريقي وأجهزته والتجمعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزتها والدول الأعضاء فيها وأجهزتها ومؤسساتها.

يوصي بموجبه:

1. مؤتمر الاتحاد الأفريقي بما يلي:

أ. معالجة الشواغل، والتحديات، والتكاليف المرتبطة بحرية تنقل الأشخاص في القارة؛

ب. الشروع في نهج تدريجي أو مرحلي لتسهيل حرية تنقل الأشخاص في القارة؛

2. الدول الأعضاء بما يلي:

أ. توعية المواطنين بمفهوم حرية تنقل الأشخاص من خلال التركيز على زاوية التنمية لمواجهة التحيزات السلبية؛

ب. تعميم حرية تنقل الأشخاص في جميع السياسات الأخرى مثل التجارة، والتعليم والسياحة وغيرها؛

ج - تشجيع حكوماتها على الاستثمار في القدرة التنافسية في سوق العمل للتنافس في أسواق العمل الدولية.

أُعتمد في كيغالي، رواندا.

في 2 نوفمبر 2018

PAP.5/PLN/RECOM/02/OCT.18

توصية بشأن دور المرأة في محاربة الفساد في أفريقيا

إن البرلمان الأفريقي،

إذ يضع في الاعتبار المادة 17 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء البرلمان الأفريقي لضمان المشاركة الكاملة للشعوب الأفريقية في تنمية القارة وتكاملها اقتصاديا.

وإذ يضع في الاعتبار أيضا المادة 3 من بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية بشأن البرلمان الأفريقي والمادة 4 (أ) من النظام الداخلي للبرلمان الأفريقي اللتين تُخوّلان للبرلمان الأفريقي تسهيل تنفيذ سياسات الاتحاد الأفريقي وأهدافه وبرامجه والإشراف الفعال على تنفيذها.

وإذ يضع في الاعتبار أيضا الصكوك القانونية الدولية والأفريقية المتعلقة بدور المرأة في محاربة الفساد، ولا سيما اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربته، وبروتوكول ميثاق حقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في افريقيا (بروتوكول مابوتو) والميثاق الأفريقي حول الديمقراطية والانتخابات والحُكْم.؛

وإذ يأخذ علماً بإعلان كيغالي بشأن دور المرأة في محاربة الفساد الذي أُعتمد في ختام الندوة الحادية عشر حول حقوق المرأة التي عُقدت في كيغالي في الفترة من 31 أكتوبر إلى 01 نوفمبر 2018؛

وإذ يساوره القلق من أن الفساد لا يزال سائدا في العديد من البلدان الافريقية، حيث لا تزال النساء والشباب ضحايا جانبية للفساد، مما يسهم في الفقر والتدهور الاقتصادي.

وإذ يقدر الجهود والتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي لمحاربة الفساد ومعالجة تأثيره السلبي على حصول النساء والشباب على الغذاء والصحة والتعليم والشغل وغيرها من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية؛

مقتنعا أن الحد من جميع أشكال الفساد، بما في ذلك التدفقات المالية غير المشروعة، سيسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية للقارة وتحقيق أهداف اجندة 2063؛

مقتنعا كذلك أن القضاء على جميع أشكال الفساد أمر ضروري لتحقيق أهداف تعبئة الموارد المحلية من أجل إخراج افريقيا من الفقر والحد من إثكالها على المعونة؛

وإذ يضع في الاعتبار أن المرأة، التي تميل إلى أن تكون أقل فسادا، وتسهم بالفعل إسهاما كبيرا في نقل القيم الأساسية لرفاه الأسرة وتنمية المجتمع، يمكن أن تلعب دورا محوريا في محاربة الفساد في افريقيا؛

وإذ يدين الفساد بجميع أشكاله و**عازم** على العمل على تغيير الانطباع بأن إفريقيا قارة فاسدة؛

ووفقا لأحكام المادة 5 (ب) و (ج) و (د) من النظام الداخلي للبرلمان الأفريقي، اللتين تُمكِّنان البرلمان، من بين أمور أخرى، من تنظيم النقاش والحوار والتعبير عن الرأي وإبداء الرأي وتقديم المشورة وتقديم توصيات واتخاذ قرارات بشأن الأهداف وأية مسائل متعلقة بالاتحاد الأفريقي وأجهزته والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء وأجهزتها ومؤسساتها؛

بموجب ذلك:

1) يدعو جميع البرلمانات في أفريقيا إلى اتخاذ التدابير التشريعية وغيرها من التدابير المناسبة لمكافحة الفساد؛

2) يدعو حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى القيام، دون إبطاء، بتنفيذ الوسائل المناسبة لمحاربة الفساد؛

3) يحث الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء على تعزيز ودعم عمل المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي المعني بالفساد كآلية قارية رائدة لمكافحة الفساد؛

4) يحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على القيام بالإصلاحات القانونية والمؤسسية اللازمة، بما في ذلك القوانين الجنائية والإدارية والمدنية، لمكافحة وكسر دائرة التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا، لا سيما في قطاع التعدين والقطاعات الأخرى التي تتناول الصادرات والواردات.

5) يحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي دمج الدروس بشأن القيم الأخلاقية ومحاربة الفساد في المناهج الدراسية على جميع المستويات؛

6) يحث جميع النساء، لا سيما النساء البرلمانيات، على تولي زمام القيادة لنقل قيم محاربة الفساد إلى أسرهن ومجتمعاتهن والمجتمع ككل، واتخاذ موقف لمكافحة الفساد؛

7) يحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تشجيع تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الانضمام إلى موقع القيادة وفي محاربة الفساد.

أُعتمد في كيغالي، رواندا

في 2 نوفمبر 2018

3. الاعلانات

PAP.5/PLN/DECL/01/OCT.18

إعلان البرلمان الأفريقي لرفع التهاني إلى
صاحبة السعادة السيدة إيلين جونسون سيرليف، الرئيسة السابقة لجمهورية ليبيريا

إن البرلمان الأفريقي،

إذْ يأخذ في الاعتبار المادة 17 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الخاصة بإنشاء البرلمان الأفريقي بهدف ضمان مشاركة واسعة للشعوب الأفريقية في تنمية القارة وتكاملها الاقتصادي؛

وإذْ يأخذ في الاعتبار أيضا المادة 3 من البروتوكول الملحق بمعاهدة تأسيس الجماعة الاقتصادية الأفريقية الخاصة بالبرلمان الأفريقي، والمادة 4 (أ) من النظام الداخلي للبرلمان الأفريقي، التي تسند إلى البرلمان الافريقي صلاحيةَ تيسير تنفيذ سياسات الاتحاد الأفريقي وأهدافه وبرامجه والإشراف على تطبيقها الفعلي،

وإذْ يضع في اعتباره كذلك الاقتراح المقدم بهدف رفع التهاني إلى السعادة السيدة إيلين جونسون سيرليف، الرئيسة السابقة لجمهورية ليبريا، التي ناقشها البرلمان الأفريقي واعتمدها في 29 أكتوبر 2018، وفقا للمادتين 60 و63 من نظامه الداخلي؛

إذْ يسجل مع بالغ الارتياح أن صاحبة السعادة السيدة إيلين جونسون سيرليف قد دخلت التاريخ بأن أصبحت أول امرأة تُنتخب انتخابا ديمقراطيا بصفة رئيسة ليبريا لولايتين متتاليتين؛

وإذ يسجل أيضا أن صاحبة السعادة إيلين جونسون سيرليف أسهمت إسهاما كبيرا في إرساء الأسس التي يمكن أن تقوم عليها جمهورية ليبريا من الآن فصاعدا ببناء مستقبلها ومنع تكرار الحروب الأهلية السابقة وما ينجم عنها من فظائع؛

وإذ يسجل كذلك تشبّثَ صاحبة السعادة السيد إيلين جونسون سيرليف والتزامها بالحوكمة الرشيدة والدعوة إلى حقوق المرأة والتعليم بوصفها محركا لإعادة بناء بلدها؛

وإذْ يسلّم بالدور الذي اضطلعت به صاحبة السعادة السيدة إيلين جونسون سيرليف خلال اثني عشر عاما من رئاسة بلدها في إنشاء نموذج حوكمة شفاف وديمقراطي ومسؤول وشامل في خدمة جمهورية ليبيريا؛

وإذْ يعرب عن تقديره واحتفاله بإنجازات صاحبة السعادة السيدة إيلين جونسون وفوزها بجائزة نوبل للسلام في العام 2011 وجائزة مو إبراهيم لما حققته من إنجازات في قيادة أفريقيا من أجل "القيادة التحويلية " لبلد " دمرته وحطمته حرب أهلية دامت 14 عاما"، وأنشطتها في مجال الخدمات العامة والعمل الدؤوب على درب التنمية المستدامة،

ووفقا للمادة 5 (أ) و(ج) و(د) من النظام الداخلي للبرلمان الأفريقي، التي تسند للبرلمان صلاحيةَ تنظيم الحوارات والنقاشات وتقديم الآراء وإصدار التوصيات واتخاذ القرارات بشأن الأهداف وأية قضايا ذات صلة بالاتحاد الأفريقي والأجهزة التابعة له، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء والأجهزة والمؤسسات التابعة لها.

يتقدم، بموجب هذه الوثيقة،

برفع التهاني إلى صاحبة السعادة إيلين جونسون سيرليف على الخدمات الجيدة والمخلصة التي قدمتها لبلدها، جمهورية ليبيريا، والقارة الأفريقية برمتها، لاسيما في مجال النهوض بالسلم والتقدم بتمكين المرأة.

اعتُمد بمدينة كيغالي، رواندا، في 30 أكتوبر 2018

أُعتمد في كيغالي، رواندا

في 2 نوفمبر 2018

رسالة شكر عقب عقد الدورة العادية الأولى

للفترة التشريعية الخامسة للبرلمان الأفريقي

كيغالي، جمهورية رواندا

من 18 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 2018

إن البرلمان الأفريقي،

إذْ يأخذ في الاعتبار الرعاية السامية التي خصصها فخامة السيد بول كاغامي، رئيس رواندا، لعقد الدورة العادية الأولى للفترة التشريعية الخامسة للبرلمان الأفريقي بكيغالي، جمهورية رواندا، من 18 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 2018، تحت العنوان الذي خصصه الاتحاد الأفريقي للسنة 2018، وهو "الانتصار على الفساد: خيار قابل للتطبيق للتحول في أفريقيا"؛

وإذْ يُقدّر الضيافة والعناية الخاصتين اللتين حُظي بهما البرلمانيون والضيوف والخبراء وأعضاء أمانة البرلمان الافريقي الذين شاركوا في الدورة العادية الأولى للفترة التشريعية الخامسة للبرلمان الأفريقي؛

وإذْ يدرك الوسائل اللوجستية والموارد البشرية الهامة التي سخرتها الحكومة الرواندية لضمان النجاح التام لهذه الدورة العادية الأولى للفترة التشريعية الخامسة للبرلمان الافريقي؛

وإذْ يحيط علما بثراء العروض وتبادل الآراء والمناقشات التي سادت طوال الأنشطة في الجلسات العامة واللجان والتجمعات الإقليمية، والتي غذّى بعضَها تدخلات الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية في جمهورية رواندا؛

وإذْ يعرب عن ابتهاجه بحضور فخامة السيد بول كاغامي، رئيس رواندا، في حفل افتتاح الدورة العادية الأولى للفترة التشريعية الخامسة للبرلمان الافريقي؛

وإذْ يعرب عن ابتهاجه أيضا بالنتائج الجليلة التي تحققت عقب الدورة العادية الأولى للفترة التشريعية الخامسة للبرلمان الافريقي، بفضل كرم ضيافة حكومة وبرلمان رواندا ودعمهما مؤازرتهما لهذه الدورة؛

لهذه الأسباب وبموجبه فإنه:

- ❖ يقدم الشكر الجزيل إلى فخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي ورئيس الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي والى حكومة رواندا والى الشعب الرواندي ولمساهمتهم في إنجاح أعمال الدورة العادية الأولى للفترة التشريعية الخامسة للبرلمان الأفريقي، التي عقدت في كيغالي، جمهورية رواندا، من 18 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 2018؛
- ❖ يعرب عن امتنانه الصادق لفخامة السيدة الأولى، السيدة جانيت كاغامي، لتشريف مراسيم افتتاح مؤتمر النساء بحضورها؛ وأيضا لإلقائها خطاب الافتتاح لهذه المناسبة.
- ❖ يعرب بحرارة عن كل امتنانه لفخامة بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، للموافقة على رعاية الدورة العادية الأولى للفترة التشريعية الخامسة للبرلمان الأفريقي، ولتشريفه، بالحضور، لمراسيم الافتتاح.
- ❖ يؤيد التوصيات التي قدمها فخامة الرئيس كاغامي بمناسبة خطابه في مراسيم افتتاح الدورة، ولا سيما تلك المتعلقة بدور البرلمان الافريقي في الهيكل المؤسسي للاتحاد، والتصديق على صكوك الاتحاد الافريقي وكذلك في تنفيذ صكوك الاتحاد الأفريقي بشأن حرية حركة السلع والأشخاص؛
- ❖ يوافق على التوصيات التي تقدم بها فخامة الرئيس كاغامي، بمناسبة كلمته الافتتاحية، ولا سيما تلك المتعلقة بدور برلمان عموم أفريقيا في الهيكل المؤسسي للاتحاد الأفريقي، والتصديق على الصكوك الاتحاد الأفريقي وكذلك تنفيذ صكوك الاتحاد الأفريقي بشأن حرية حركة السلع والأفراد؛

- يعرب عن تقديره العميق لحكومة رواندا، وبرلمانها وشعبها على استقبالها الحار والأخوي، ولما قدمته من دعم مالي، وبشري ومادي من أجل التنظيم الناجح للدورة العادية الأولى للفترة التشريعية الخامسة للبرلمان الأفريقي

أُعتمد في كيغالي، رواندا

في 2 نوفمبر 2018

القرارات والتوصيات والاعلانات الصادرة عن الدورة العادية للبرلمان الافريقي لشهر مايو 2018 المنعقدة في الفترة من 07 أكتوبر الى 18 مايو 2018

1. القرارات

PAP.4/PLN/RES/01/MAY.18

قرار بشأن تحقيق الأهداف الصحية وعدم إغفال أي أحد

إن البرلمان الأفريقي،

إذ يضع في الاعتبار المادة 17 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي المنشئ للبرلمان الأفريقي؛

وإذ يأخذ في الاعتبار أيضاً المادة 3 من بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية بشأن البرلمان الأفريقي، والمادة 3 (أ) من النظام الداخلي للبرلمان الإفريقي؛

وإذ يذكر بإجازة القادة الأفريقيين للإطار التحفيزي لإنهاء فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والسل والقضاء على الملاريا في أفريقيا بحلول 2030، مع أهداف ومعالم واضحة، وتركيز على المبادئ التوجيهية للملكية والقيادة القطريتين، والالتزام المالي والسياسي، والمساواة في الحصول على الخدمات الصحية للسكان الضعفاء، والسكان الرئيسيين والذين يصعب الوصول إليهم فضلا عن أنظمة الرقابة والاستجابة القوية.

وإذ يذكر أيضاً بالإعلان السياسي لعام 2016 بشأن فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ومبادرة مكافحة الإيدز من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة للتعجيل بالتقدم المحرز في القضاء على الإيدز بحلول 2030 في إطار أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصحة الجيدة والرفاهية والهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المرتبط بالمساواة بين الجنسين؛

وإذ يعرب عن القلق من أن الحصول على الأدوية واللقاحات والتشخيصات ذات الجودة والميسورة التكلفة، لا يزال يشكل تحدياً كبيراً لكثير من الناس في جميع أنحاء أفريقيا، وبالتالي فإن الاستثمارات الوطنية وتعبئة الموارد من أجل التمويل الصحي أمر حيوي لتحقيق الالتزام الذي تضمنته أهداف إعلان أبوجا لعام 2001 التي تستلزم تخصيص 15% من الميزانية الوطنية للصحة.

وإذ يقر أن نهج المسار السريع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز قد سهل الوصول إلى العلاج المنقذ للحياة لنحو 21 مليون شخص، يمثلون أكثر من نصف المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛

وإذ يقر أيضا بأن هناك حاجة إلى زيادة تدخل القيادة السياسية الرفيعة المستوى للوصول إلى هذه الأهداف الطموحة ولكنها القابلة للتحقيق، وأن البرلمان باعتباره مؤسسة يظل يشكل عاملا مركزيا للتغيير لدفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال التدخلات الرقابية والتشريعية،

وإذ يشدد على أهمية بناء قوة دافعة من أجل المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي بين الكيانات الحكومية وغير الحكومية على السواء لبذل جهود متضافرة لتحسين وضع فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى؛

وإذ يحيط علما بنتائج الاجتماع البرلماني الرفيع المستوى بشأن "المسار السريع لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وعدم إغفال أحد" ؛ الذي عُقد في 5 و 6 أكتوبر 2017 في ميدراند، وحضره أعضاء لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ولجان نوع الجنس والتجارة والمالية بالبرلمان الأفريقي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ومفوضية

الاتحاد الأفريقي ورؤساء لجان المالية والتجارة والصحة بالبرلمانات الوطنية والإقليمية، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ؛

وإذ يعترف بالجهود المبذولة طوال العقد الماضي في القارة الأفريقية للتوصل إلى صكوك قانونية محددة للمقاييس والمعايير مثل القانون النموذجي الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي ؛ قانون منع وإدارة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في جماعة شرق أفريقيا لعام 2012 ؛ والإطار القانوني الأدنى للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل الاستجابة المستندة إلى الحقوق بشأن فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والقانون النموذجي للاتحاد الأفريقي بشأن تنظيم المنتجات الطبية الذي اعتمد في 2016،

يقرر بموجبه ما يلي:

1. **الدعوة** لتحقيق أهداف إعلان أبوجا والاستثمارات المستدامة في القطاع الصحي لتحقيق إطار الاتحاد الأفريقي التحفيزي، وأهداف التنمية المستدامة، وأجندة الاتحاد الأفريقي 2063، وأهداف المسار السريع والقضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز من الأم للطفل؛
2. **التأكيد** على الضرورة الملحة لتعبئة الموارد الوطنية عن طريق التخصيص المبكر للاستثمارات، لا سيما في قطاع الصحة ومن خلال آليات مبتكرة، بما في ذلك التأمين الصحي الوطني، والوعاء الضريبي والمالي، والمسؤولية الاجتماعية للشركات؛
3. **الدعوة لتلبية** الاحتياجات التدريبية وتوعية المهنيين الصحيين بمعالجة الوصم والتمييز في المرافق الصحية تجاه المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والسل والملاريا؛
4. **دعم** تنفيذ خطة العمل الخاصة بالاجتماع البرلماني الرفيع المستوى لأفريقيا بشأن تحقيق الأهداف الصحية وعدم إغفال أحد؛
5. **تعزيز** الشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة الإيدز من أجل:

1) **تسهيل** التعاون والتبادل بين الهيئات البرلمانية الإقليمية والوطنية بهدف تعزيز قدرة البرلمانيين على رصد جميع مجالات السياسات والبرامج، وكذلك الأنشطة المتعلقة بالميزانية والتشريعات؛
2) **تعزيز** آلية إبلاغ من خلال المؤتمر السنوي لرؤساء البرلمانات الوطنية والإقليمية الأفريقية بشأن الوضع الصحي في جميع أنحاء القارة وتنفيذ إعلان أبوجا؛
3) **الدعوة** إلى زيادة التعهدات من جميع البلدان المانحة خلال التجديد السادس لموارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في عام 2019؛
4) **دعم** مشاركة أعضاء البرلمان الأفريقي في اجتماعات منظمة الصحة العالمية والاجتماعات السنوية الرفيعة المستوى الأخرى للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والسل والملاريا؛
5) **تشجيع** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على إنشاء آليات للرقابة والمساءلة على نحو فعال للحكومات الأفريقية في التعاون بين الفرعين التنفيذي والتشريعي للحكومة وبين البرلمانات والمجتمع المدني بشأن استجابات فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والسل والملاريا؛

أُعتمد في ميدراند، جنوب أفريقيا

في 17 مايو 2018

PAN-AFRICAN PARLIAMENT

PAP.4/PLN/RES/02MAY.18

قرار بشأن النظم الغذائية والتغذوية في أفريقيا

إن البرلمان الأفريقي،

إذ يضع في الاعتبار المادة 17 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء البرلمان الأفريقي؛

وإذ يضع في الاعتبار أيضا المادة 3 من البروتوكول الملحق بالمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلق بالبرلمان الأفريقي، والمادة 3 (أ) من النظام الداخلي للبرلمان الإفريقي؛

وإذ يذكر بأن القادة الأفريقيين التزموا في 2014، من خلال إعلان مالابو واستراتيجية وخارطة طريق تنفيذه، بتخفيض التقزم إلى أقل من 10% في أفريقيا ونقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة إلى أقل من 5 % بحلول 2025، بهدف القضاء على الجوع في أفريقيا في العقد القادم؛

وإذ يذكر أيضا بأن إعلان روما وإطار العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثاني بشأن التغذية، الذي عقد في روما في نوفمبر 2014، يقومان على أساس أن النظم الغذائية المستدامة هي المفتاح لتعزيز النظم الغذائية الصحية. وقد عززت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدعوة إلى العمل بإعلان الفترة 2016-2025 عقدا للعمل بشأن التغذية، ويتوافق هذا العقد مع نية أفريقيا وهدفها للقضاء على الجوع بحلول 2025؛

وإذ يشير إلى ضرورة دعم القوة الدافعة للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية من خلال التنفيذ الفعال لأهداف إعلان مالابو بشأن الزراعة، وإدماجه في أجندة 2030 حول أهداف التنمية المستدامة وتحقيق تطلعات أجندة أفريقيا 2063؛

وإذ يقر بالتزام الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وحركة تعزيز التغذية، والاتحاد البرلماني الدولي وسائر الشركاء لتعزيز وضع برامج الأمن الغذائي والتغذوي وسياساتها والدعوة لها؛

وإذ يؤكد على أهمية إطلاق التحالف البرلماني الإفريقي للأمن الغذائي والتغذوي من قبل البرلمان الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة باعتباره منبرا إقليميا حيث تحتل القضايا الحرجة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي مكان الصدارة في الأجندة السياسية والتشريعية؛

وإذ يعترف بالبرامج الرائدة للأمن الغذائي والتغذوي التابعة للنيباد مثل التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية وإضافة المقويات الغذائية بما في ذلك التقوية الحيوية وتغذية الأم والطفل ودراسات تكلفة الجوع في أفريقيا وتنمية القدرات والسياسة والدعوة بشأنها؛

وإذ يقر أيضا بأن الاتحاد البرلماني الدولي وحركة تعزيز التغذية وجها الدعوة لاتخاذ إجراءات بشأن التغذية من جانب رؤساء البرلمانات من ثماني وخمسين دولة من أعضاء الحركة، من أجل تعزيز مشاركة البرلمانيين وتحديد سبل إنهاء سوء التغذية بجميع أشكاله؛

وإذ يعترف كذلك بجهود الحكومات والشركاء الإنمائيين ودعمهم لتحسين أنظمة التغذية والغذاء، كماً وكيفا ولاسيما لمحاصيلنا المحلية، وبأن الحل طويل الأجل للأمن الغذائي والتغذوي يتمثل في التنمية الاقتصادية الشاملة العريضة القاعدة؛

ووفقا لأحكام المادة 5 (ب) و (ج) و (د) من النظام الداخلي للبرلمان الأفريقي، التي تُمكِّن البرلمان، من بين أمور أخرى، من تنظيم النقاش والحوار والتعبير عن الرأي وإبداء الرأي وتقديم المشورة وتقديم توصيات واتخاذ قرارات بشأن الأهداف وأية مسائل متعلقة بالاتحاد الأفريقي وأجهزته والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء وأجهزتها ومؤسساتها؛

يقرر بموجب ذلك ما يلي:

1. التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء لوضع السياسات والصكوك القانونية المتعلقة بالنظم الغذائية والتغذوية وتنفيذها.
2. تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز برامج التغذية وسياساتها ومبادراتها في أفريقيا؛
3. الشراكة مع وكالة النيباد ومنظمة الأغذية والزراعة لتنظيم أحداث سنوية خلال الاجتماعات النظامية للبرلمان الأفريقي من أجل توعية البرلمانيين بالقضايا المتعلقة بالأمن التغذوي والغذائي؛
4. تشجيع وكالة النيباد ومنظمة الأغذية والزراعة على تقديم الدعم الفني والمالي للبرلمانيين وبلدانهم في تنفيذ أنشطة التغذية الرئيسية؛
5. رصد التنفيذ الفعال لمؤشرات التغذية والأمن الغذائي ذات الأولوية المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة وإعلان مالابو والالتزامات الأخرى ذات الصلة التي تعالج الجوع وسوء التغذية في أفريقيا؛
6. تقاسم المفاهيم الأساسية والمهمة بشأن أنظمة الغذاء والتغذية والبرامج والسياسات والمبادرات التغذوية في أفريقيا وعرض روابط وفرص عالمية لتحسين الأنظمة التغذوية والغذائية؛
7. الدعوة لاستثمارات منظمة ومحددة تزيل الحواجز وتكمن مجتمعات الزراعة لأصحاب الحيازات الصغيرة من المشاركة في سلاسل القيمة الغذائية المحلية الشاملة.

أُعتمد في ميدراند، جنوب أفريقيا

في 17 مايو 2018

PAP.4/PLN/RES/03/MAY.18

قرار بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
وحركة تنقل الأشخاص وحق الإقامة وحق الاستقرار

إن البرلمان الأفريقي،

إذ يضع في الاعتبار المادة 17 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، المنشئة للبرلمان الأفريقي؛

وإذ يضع في الاعتبار أيضا المادة 3 من بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية بشأن البرلمان الأفريقي، والمادة 4 (أ) من النظام الداخلي للبرلمان الأفريقي.

وإذ يضع في الاعتبار كذلك الفصل السادس من المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا)، المخصص لحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة وحق الاستقرار؛

وإذ يذكّر بتوصية البرلمان الأفريقي(PAP.4/PL/Recom.02(III بشأن حرية تنقل الأشخاص وجواز السفر الأفريقي الجديد PAP.4/PLN/RES/02/MAY.17 الصادر عن البرلمان الأفريقي بشأن حرية تنقل الأشخاص في أفريقيا وجواز السفر الأفريقي.

وإذ يتذكر أيضاً أجندة الاتحاد الأفريقي 2063، التي تضع تصورا لأفريقيا كقارة تؤدي فيها حرية تنقل الأشخاص والأموال والسلع والخدمات، إلى زيادة التجارة والاستثمارات بين البلدان الأفريقية زيادة كبيرة وتحسين وضع أفريقيا في التجارة العالمية؛

وإذ يتذكر علاوة على ذلك مقرر الاتحاد الإفريقي Ext/*Assembly/AU/Dec.1(X)* الذي اعتمد في مارس 2018، في كيغالي، رواندا بشأن الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

وإذ يلاحظ بقلق التفاوت الضخم في الدخل ومستويات الفقر التي تزداد تعمقا في مختلف أنحاء القارة، مما يوفر تربة خصبة لعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والهجرات السرية واستخدام الجماعات المسلحة والإرهابية للشباب العاطل والمهمش؛

وإذ يلاحظ بتقدير اعتماد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة وحق الاستقرار ("بروتوكول بشأن حرية تنقل الأشخاص") ومشروع خارطة الطريق لتنفيذه، في مارس 2018 في كيغالي، رواندا؛

ووفقاً لأحكام القاعدة 5 (ب) و (ج) و (د) من النظام الداخلي للبرلمان الأفريقي، التي تُمكِّن البرلمان، ضمن جملة أمور، من تنظيم المناقشة والحوار وإبداء الرأي وتقديم التوصيات واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالأهداف وبأي مسائل تتصل بالاتحاد الأفريقي وأجهزته والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء وأجهزتها ومؤسساتها؛

يقرر ما يلي:

1. الشروع في أنشطة الدعوة للتعجيل بالتوقيع والتصديق والإدراج في التشريعات الوطنية والتنفيذ لكل من:
   1) الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ و
   2) بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية فيما يتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة وحق الاستقرار؛

2. حث أعضاء البرلمان الأفريقي على تعميم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على أعضاء برلماناتهم
3. ومجتمعاتهم الوطنية من أجل تعزيز الملكية الوطنية لفوائد المنطقة والبروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا.
4. العمل بالتعاون مع البرلمانات الوطنية وأعضائها على حث حكوماتهم، عند الاقتضاء، على التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والبروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والتصديق عليهما وإدراجهما في تشريعاتهم الوطنية وتنفيذهما؛
5. رصد التقدم المحرز بانتظام في المراقبة البرلمانية المحلية وتشجيعها، فيما يتعلق بتوقيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والبروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والتصديق عليهما وتنفيذهما؛
6. العمل من أجل مواءمة قوانين الدول الأعضاء وسياساتها وهياكلها من أجل تيسير تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والبروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص؛
7. تقديم دعم ملائم للجنة التجارة والجمارك والهجرة في أنشطتها الرامية إلى النهوض بالتكامل الإقليمي والقاري.

أُعتمد في ميدراند، جنوب أفريقيا

في 17 مايو 2018

PAP.4/PLN/RES/04/MAY.18

قرار بشأن ربح المعركة ضد الفساد: مسار مستدام نحو تحويل أفريقيا

إن البرلمان الأفريقي،

إذ يضع في الاعتبار المادة 17 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء البرلمان الأفريقي لضمان المشاركة الكاملة للشعوب الأفريقية في تنمية القارة وتكاملها اقتصاديا.

وإذ يضع في الاعتبار أيضا المادة 3 من بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية بشأن البرلمان الأفريقي والمادة 4(أ) من النظام الداخلي للبرلمان الأفريقي اللتين تُخوّلان للبرلمان الأفريقي تسهيل تنفيذ سياسات الاتحاد الأفريقي وأهدافه وبرامجه والإشراف على تنفيذها الفعال.

وإذ يعرب عن قلقه إزاء ما يشكله الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة من تهديد لأهدافنا الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع في أفريقيا وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة من خلال تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، وحماية البيئة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي والالتزام السياسي القوي من أجل التصدي للتحدي المتمثل في الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة خارج أفريقيا.

وإذ يُقر بأن الاتحاد الأفريقي قد ارتقى بأهمية مكافحة الفساد وتعزيز ثقافة الشفافية والحوكمة بإظهار عزمه على ذلك من خلال الإعلانات والمعاهدات وصياغة السياسات وإنشاء أجهزة السياسات المكلفة بالمساعدة على مكافحة الفساد والارتقاء بثقافة المساءلة ومشاركة المواطنين.

وإذ يشيد بمؤتمر رؤساء الدول الاتحاد الأفريقي لاعترافه بالفساد الذي تواجهه أفريقيا ولدعمه الدعوة إلى إعلان إلى 2018 عاماً لمكافحة الفساد وللجهود التي بذلها فخامة الرئيس النيجيري بوهاري لقبوله مناصرة الموضوع.

وإذ يُذكّر بمقرر المجلس التنفيذي رقمEX.CL/1000(XXX) في دورته العادية الثالثة والثلاثين بشأن تقرير أنشطة مجلس الاتحاد الافريقي الاستشاري لمكافحة الفساد وإعلان عام 2018 عاماً لمكافحة الفساد في أفريقيا.

وإذ يُذكّر أيضا بالإعلان الخاص لمؤتمر الاتحاد الأفريقي بشأن التدفقات المالية غير المشروعة الصادر عن دورته العادية الرابعة والعشرين المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في يناير 2015.

وإذ يُذكّر كذلك بالمقرر رقم EX.CL/860(XXV)بشأن تقرير الأنشطة الصادر عن مجلس الاتحاد الافريقي الاستشاري لمكافحة الفساد وحاجة مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة إلى تنفيذ المقررات الصادرة عن المجلس التنفيذي كي تقدم الدول الأعضاء الدعم اللازم لمجلس الاتحاد الافريقي الاستشاري لمكافحة الفساد من خلال المساهمات الطوعية مع توفير الموارد اللازمة من ميزانية الاتحاد الأفريقي لإجراء الإصلاحات العاجلة المطلوبة في مجلس الاتحاد الافريقي الاستشاري لمكافحة الفساد.

وإذ يلتزم بدعم مجلس الاتحاد الافريقي الاستشاري لمكافحة الفساد من خلال الشروع في إصلاحات تشريعية استراتيجية لتمكين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من مكافحة الفساد ومنع التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول المكتسبة بطرق غير مشروعة من المجرمين.

ووفقا للمادة 5 (د) من النظام الداخلي للبرلمان الأفريقي التي تُخول للبرلمان الأفريقي، من بين أمور أخرى، تنظيم التداول والمناقشة، وتقديم الرأي، ورفع التوصيات واتخاذ القرارات بشأن أهداف الاتحاد الأفريقي وأجهزته والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء وأجهزتها ومؤسساتها.

بموجب ذلك يقرر ما يلي:

1. تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تعديل اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته بحيث تكون وثيقة حية يشعر المواطنون الأفريقيون بأهميتها.
2. توسيع نطاق ولايتها لضمان التصديق الشامل على صكوك الاتحاد الأفريقي القانونية التالية:
   1) اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته (2003).
   2) الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، أديس أبابا (2007).
   3) بروتوكول القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بشأن البرلمان الأفريقي (2014) (بروتوكول البرلمان الأفريقي).
   4) البروتوكول بشأن التعديلات على البروتوكول المتعلق بالنظام الأساسي للمحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان، مالابو (2014).
3. طلب دعم مالي وفني إضافي من الاتحاد الأفريقي لضمان حملات الإسراع بالتصديق على المعاهدات المذكورة أعلاه وإدماجها في التشريعات الوطنية.
4. دعم مجلس الاتحاد الافريقي الاستشاري لمكافحة الفساد من أجل توسيع نطاق ولايته في مكافحة الفساد في أفريقيا والاستمرار في الدعوة إلى تعزيز ولاية المجلس كما هو منصوص عليه في مختلف مقررات الاتحاد الأفريقي.
5. تشجيع البرلمانات الوطنية على الرصد الفعال لعملية ترشيح أعضاء مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد عن طريق ضمان وفاء المرشحين بمتطلبات النزاهة والمصداقية والكفاءة في موضوع مكافحة الفساد في أفريقيا.
6. مواصلة الدعوة إلى تعزيز ولاية مجلس الاتحاد الافريقي الاستشاري لمكافحة الفساد كما هو منصوص عليه في مختلف مقررات الاتحاد الأفريقي وتعزيز التعاون مع المجلس المذكور للاضطلاع بولايته بشكل فعال في مكافحة الفساد في أفريقيا.

7. دعم دور الشبكة البرلمانية الإفريقية لمكافحة الفساد في النهوض بثقافة الشفافية والنزاهة والمساءلة وتعزيزها من خلال الانخراط مع فريق العمل المتعدد القطاعات لمكافحة الفساد على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

أُعتمد في ميدراند، جنوب أفريقيا

في 17 مايو 2018

PAP.4/PLN/RES/05/MAY.18

قرار بشأن الأشخاص المصابين بالمهق في أفريقيا

إن البرلمان الأفريقي

إذ يضع في الاعتبار المادة 17 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء البرلمان الأفريقي؛

وإذ يضع في الاعتبار المادة 3 من بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية بشأن البرلمان الأفريقي، والمادة 3 (أ) من قواعد الإجراءات للبرلمان الإفريقي؛

وإذ يضع في الاعتبار أيضا المواد 2 و4 و5 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (الميثاق الأفريقي)، الذي يكفل لكل فرد التمتع بالحقوق والحريات المعترف بها في الميثاق بغض النظر عن العرق والمجموعة العرقية واللون والجنس واللغة والدين والرأي السياسي أو أي رأي آخر، والأصل الوطني أو الاجتماعي والثروة والمولد أو أي وضع آخر، ويخول لكل فرد على قدم المساواة الحماية القانونية وكذلك احترام حياته وسلامته الشخصية، ويحظر التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة؛

وإذ يلاحظ بقلق أن الأشخاص المصابين بالمَهَق في المنطقة لا يزالون يواجهون التحامل والوصم والإقصاء الاجتماعي، فضلاً عن أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة التي تعوق تمتعهم بحقوقهم الإنسانية؛

ويلاحظ كذلك أنه في ديباجة بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المعوقين في أفريقيا (بروتوكول الإعاقة في أفريقيا)، الذي اعتمده رؤساء الدول في 30 يناير 2018، أعربت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي عن بالغ القلق إزاء الممارسات الضارة التي كثيراً ما يتعرض لها الأشخاص المصابون بالمهق، لا سيما تشويه أو قتل الأشخاص المصابين بالمهق في أجزاء كثيرة من القارة؛

وإذ يعرب عن عميق الانزعاج من التقارير المستمرة عن الهجمات المنتظمة ضد الأشخاص المصابين بالمهق في العديد من البلدان، وخاصة ضد النساء والأطفال، وإخفاق وكالات إنفاذ القانون في التحقيق مع مرتكبي هذه الهجمات ومحاكمتهم على نحو فعال؛

وإذ يذكر بالقرار رقم 263 لعام 2013 الصادر عن للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشأن منع الهجمات والتمييز ضد الأشخاص المصابين بالمهق؛ والقرار رقم 349 لعام 2016 الصادرة عن اللجنة بشأن الهجمات على الأشخاص المصابين بالمهق في مالاوي والقرار 373 لعام 2017 بشأن خطة العمل الإقليمية بخصوص المهق؛

وإذ يذكر أيضا بالقرار 13/23الصادر عن مجلس حقوق الإنسان بشأن الهجمات والتمييز ضد الأشخاص المصابين بالمهق، وقرار الجمعية العامة A / RES / 69/170 الذي يخصص يوم التوعية الدولية بالمهق في 13 يونيو، والقرار 06/29 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان الذي ينشئ ولاية الخبير المستقل المعني بتمتع الأشخاص المصابين بالمهق بحقوق الإنسان؛

وإذ يدرك الخطوات الأولية المتخذة والجهود التي تبذلها بعض البلدان المتأثرة لوضع آليات مؤسسية وطنية لحماية حقوق الأشخاص المصابين بالمَهَق وتعزيزها؛

ووفقا للمادة 5 (د) من النظام الداخلي البرلمان الأفريقي، الذي يفوض البرلمان تقديم توصيات وصياغة قرارات بشأن أي مسألة تتعلق بالاتحاد الأفريقي وأجهزته، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزتها والدول الأعضاء وأجهزتها ومؤسساتها؛

يقرر بموجب ذلك ما يلي:

1. **الإدانة بشدة** لوقوع الهجمات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان بصورة مستمرة، بما في ذلك عمليات القتل والتشويه والاغتصاب الطقوسي والسطو المسلح على الأشخاص المصابين بالمَهَق في القارة؛
2. **إجازة** خطة العمل الإقليمية بشأن المهق في أفريقيا (2017-2021)، التي تضع تدابير محددة للتصدي للهجمات والتمييز ضد الأشخاص المصابين بالمهق من خلال الوقاية والحماية والمساءلة، فضلاً عن تدابير المساواة وعدم التمييز؛
3. **حث** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على المراجعة أو الإصلاح أو الإلغاء، عند الاقتضاء، للتشريعات والسياسات والممارسات القائمة التي لا تمتثل للمعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان أو لا تحمي بشكل فعال حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بالمَهَق؛
4. **دعوة** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاعتماد خطة العمل الإقليمية وتنفيذها وضمان الحماية الفعالة لحقوق الأشخاص المصابين بالمَهَق وأفراد أسرهم وتعزيزها؛
5. **حث** أجهزة البرلمان الأفريقي على إيلاء الاعتبار الواجب لخطة العمل الإقليمية في حدود ولاياتها
6. **تشجيع** الدول الأطراف على التصديق على بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المعوقين في أفريقيا والبروتوكولات الأخرى ذات الصلة وضمان تنفيذها على نحو فعال.
7. **اتخاذ** خطوات فعالة لتعزيز التعاون الإقليمي من أجل منع الجرائم العابرة للحدود التي تؤثر على الأشخاص المصابين بالمهق والكشف عنها والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم، ولا سيما ما يتعلق بالاتجار بالأشخاص والأطفال وأجزاء الجسد؛
8. **العمل** بالتعاون مع المجتمع المدني والشركاء الآخرين المهتمين لإزالة ما يكتنف المهق من غموض، بما في ذلك القيام بحملات توعية في الأقاليم الخمسة في أفريقيا.

أُعتمد في ميدراند، جنوب أفريقيا

في 17 مايو 2018

PAP.4/PLN/RES/06/MAY.18

قرار بشأن إنشاء مكتب البرلمان الأفريقي لتغير المناخ

إن البرلمان الأفريقي،

إذ يضع في الاعتبار المادة 17 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي المؤسسة للبرلمان الأفريقي،

وإذ يضع في الاعتبار أيضاً المادة 3 من بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلقة بالبرلمان الأفريقي والمادة 3 (أ) من النظام الداخلي للبرلمان الأفريقي،

وإذ يُذكر بالتطلع رقم 1 في أجندة الاتحاد الأفريقي الذي يتوخى أفريقيا مزدهرة تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة، أفريقيا تتحدث عن وحدة الهدف في الارتقاء بموقفها ومصالحها بشأن تغير المناخ وتشارك في الجهود العالمية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتي تدعم حيز السياسة للتنمية المستدامة في القارة وتعمل على توسيعه،

وإذ يّذكر أيضا بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 13 الذي يطلب من الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره.

وإذ يشير إلى التقرير المتعلق بمشاركة البرلمان الأفريقي في الدورة 23 لمؤتمر الأطراف التي عقدت في بون بألمانيا من 6 إلى 17 نوفمبر 2017،

وإذ يُعرب عن قلقه العميق إزاء تأثير تغير المناخ الذي يعرقل الاقتصادات الوطنية ويؤثر على حياة الأشخاص، ويكلف الناس والمجتمعات والبلدان ثمنا غاليا اليوم وحتى أكثر من ذلك في المستقبل مما يتطلب مزيد من الاهتمام المركز على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

وإذ يعترف كذلك بالدور الحيوي الذي يمكن للبرلمان الإفريقي ولجانه المختلفة وكذلك البرلمانات الوطنية أن تلعبه في مكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ والتقليل منها إلى الحد الأدنى، ولا سيما من خلال عملية التشريع ومراقبة السياسات بخصوص السلطة التنفيذية،

ووفقاً للمادة 5 (د) من النظام الداخلي البرلمان الأفريقي التي تخول البرلمان الأفريقي تقديم التوصيات وصياغة القرارات بشأن أي مسألة تتعلق بالاتحاد الأفريقي وأجهزته والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزتها، والدول الأعضاء وأجهزتها ومؤسساتها،

بموجب ذلك يقرر الآتي:

1. يتم إنشاء مكتب البرلمان الأفريقي لتغير المناخ.
2. يقدم مكتب البرلمان الأفريقي لتغير المناخ الدعم الفني للدول الأعضاء ويعمل كمركز لرصد الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ وتقييمها والتواصل بشأنها على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والدولية.
3. يتولى مكتب البرلمان الأفريقي لتغير المناخ أيضا مسؤولية تخطيط وتنسيق ومشاركة البرلمان الأفريقي في مؤتمرات الأطراف بشأن تغير المناخ.
4. يقوم الأمين العام للبرلمان الأفريقي، بالتشاور مع مكتب لجنة الاقتصاد الريفي والزراعة والموارد الطبيعية والبيئة، باختيار أعضاء المكتب المعني بتغير المناخ.

أُعتمد في ميدراند، جنوب أفريقيا

في 17 مايو 2018

PAP.4/PLN/RES/07/MAY.18

مشروع قرار بشأن عقد الدورة العادية الأولى للبرلمان الخامس
للبرلمان الأفريقي في دولة عضو

إن البرلمان الأفريقي

إذ يضع في الاعتبار المادة 3 من بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلقة بالبرلمان الأفريقي، التي تنص على أن البرلمان الأفريقي يعمل، من بين أمور أخرى، على التنفيذ الفعال لسياسات الاتحاد الأفريقي وأهدافه

وإذ يذكر بالمادة 34 من نفس قواعد الإجراءات التي تنص على أن البرلمان يعقد اجتماعاته واجتماعات اللجان المنبثقة عنه في مقره أو في أي مكان آخر قد يقرره المكتب بناء على دعوة دولة عضو

واتساقا مع المادة 5 (د) التي تنص على أن للبرلمان الأفريقي السلطة في رفع التوصيات وتقديم القرارات بشأن أية مسائل متعلقة بالاتحاد الأفريقي وأجهزته والمجموعات الاقتصادية الاقليمية وأجهزتها والدول الأعضاء وأجهزتها ومؤسساتها

واقتناعا منه بأن عقد الدورة في دولة أفريقية أخرى من شأنه أن يسهم في المزيد من تقريب البرلمان الأفريقي إلى الشعوب الأفريقية وزيادة بروز صورته

يقرر:

عقد دورته العادية الأولي للبرلمان الخامس في كيغالي، رواندا، في أكتوبر 2018

ميدراند في 17 مايو 2018

2. التوصيات

PAP.4/PLN/RECOM/01/MAY.18

التوصية بشأن قطاع تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات في أفريقيا

إن البرلمان الأفريقي

إذ يضع في الاعتبار المادة 17 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي التي تنشئ البرلمان الأفريقي لكفالة المشاركة الكاملة للشعوب الأفريقية في تنمية القارة وتكاملها اقتصاديا،

وإذ يضع في الاعتبار أيضا المادة 3 من بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلق بالبرلمان الإفريقي، والمادة 4 (أ) من قواعد إجراءات البرلمان الإفريقي،

وإذ يضع في الاعتبار كذلك المادة 4 (2) (أ) من معاهدة 1991 المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، التي تتوخى النهوض بالتكامل القاري من خلال تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة، باعتبارها لبنات بناء للتضامن والتكامل القاريين،

وإذ يذكّر ببرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا الذي تم إطلاقه رسمياً في عام 2011، في كمبالا، وأجازه مؤتمر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، في يناير 2012، جنباً إلى جنب مع المنظومة المؤسسية لتنفيذه وخطة العمل لأولويات برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (2012-2020)، وهي مبادرة قارية، تستند إلى المشاريع والبرامج الإقليمية المصممة لمعالجة العجز في البنية التحتية الذي يضعف بشدة القدرة التنافسية لأفريقيا في السوق العالمية،

وإذ يذكّر أيضاً بأن الرؤية الشاملة للاتحاد الأفريقي لقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي "البناء بالشراكة مع أصحاب المصلحة للبنية التحتية المادية وغير المادية، التي ستمكن القارة من المشاركة في التغييرات الأساسية في القرن الحادي والعشرين وهي بناء اقتصاد رقمي قوي، وقيادتها "،

وإذ يقر بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي بنية تحتية حيوية للتكامل الاقتصادي الإقليمي، وأن الثورة الرقمية والاقتصاد الرقمي يوفران فرصة فريدة لأفريقيا لتحويل نفسها واللحاق بركب بقية العالم في جميع المجالات، لا سيما التعليم والصحة والحكم الرشيد والتجارة الأفريقية البينية،

وإذ يشير إلى أن الأفريقيين يتمتعون بقدرة على الوصول إلى الهواتف المحمولة تفوق قدرتهم على الوصول إلى المياه النظيفة والكهرباء، وأن منصات الهواتف المحمولة قد أتاحت فرصًا جديدة لإيصال المعلومات إلى عامة الناس، بحيث لم يعد من الممكن تجاهلها،

وإذ يشير أيضاً إلى أن المجرمين السيبرانيين يستهدفون بصورة متزايدة البلدان النامية، أولاً وقبل كل شيء، بسبب التراخي في إنفاذ التشريعات ذات الصلة في تلك البلدان، وأن انعدام الخبرة الفنية السيبرانية وعدم القدرة على مراقبة الشبكات الوطنية وحمايتها، يجعلان البلدان الأفريقية عرضة للتجسس السيبراني وحوادث الإرهاب السيبراني ويتركانها عرضة على نطاق واسع للجريمة السيبرانية مقارنة باقتصادات أخرى،

وإذ يعترف بما حققته مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من عمل ملحوظ منذ عام 2002، فيما يتعلق بوضع سياسات وخطط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذها،

وإدراكا منه للمادة 5 (ب) و (ج) و (د) من قواعد إجراءات البرلمان الأفريقي، التي تخول للبرلمان، ضمن جملة أمور، تنظيم المناقشة والحوار وإبداء الرأي والنصح وتقديم التوصيات واعتماد القرارات بشأن أهداف

الاتحاد الإفريقي وأية مسائل متعلقة بالاتحاد الأفريقي وأجهزته والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء وأجهزتها ومؤسساتها،

بموجب ذلك يوصى بما يلي:

1. ينبغي للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن تقوم بالآتي:

1) التعجيل بالتوقيع على اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية المعتمدة في يونيو 2014، والتصديق عليها وإدراجها في تشريعاتها الوطنية؛

2) بناء مجتمع معلومات يحترم القيم والحقوق والحريات ويضمن الوصول المتكافئ إلى المعلومات، مع التشجيع على خلق معرفة حقيقية يمكنها بناء الاطمئنان والثقة في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في إفريقيا؛

3) وضع الآليات المتعلقة بالسياسات والآليات القانونية والتنظيمية اللازمة لمكافحة الإجرام السيبراني، بما يتطلب المشاركة والدعم الكاملين للقيادة السياسية على أعلى مستوى؛

4) إنشاء شبكة بنية تحتية وطنية مخصصة تربط بين الحكومة والصناعة ومجتمع الأبحاث، وتعزز بذلك المشاركة في المعرفة المفتوحة، ونظام بيانات مفتوح للباحثين، والابتكار والتآزر بين المستخدمين النهائيين والباحثين، فضلاً عن تطوير تكنولوجيا المعلومات؛

5) إنشاء نظام إيكولوجي لفرق الاستعداد والاستجابة لطوارئ الكمبيوتر الوطنية من أجل تعزيز التآزر الوطني بشأن الأمن السيبراني وتقاسم المعارف وجمع المعلومات عن الإجراءات التي يتخذها المجرمون السيبرانيون لمواجهة الجهود الوقائية من جانب الحكومات والأفراد؛

6) وضع آليات واستراتيجيات فعالة للإبلاغ عن الجريمة السيبرانية لكفالة الحماية والمساعدة الكافيتين لضحايا هذه الجريمة وشهودها. وفي إطار استراتيجية الأمن السيبراني الأوسع، ينبغي إنشاء مراكز اتصال وتزويدها بموظفين مدربين تدريبا كافيا وعلى دراية بالموضوع وتزويدهم بموقع إلكتروني ورقم هاتفي مجاني لتسهيل الإبلاغ عن حوادث الجريمة السيبرانية من جانب الضحايا والشهود.

2. ينبغي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية أن تقوم بالآتي:

1) الحفاظ على القوة الدافعة في تنفيذ مختلف مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

2) تعزيز وضع استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القارية والإقليمية ودعمها، لتمهيد الطريق أمام وضع استراتيجيات وطنية.

ميدراند، جنوب أفريقيا

17 مايو 2018

PAP.4/PLN/RECOM/02/MAY.18

توصية بشأن حقوق كبار السن في أفريقيا

إن البرلمان الأفريقي،

إذ يضع في الاعتبار المادة 17 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي المتعلقة بإنشاء البرلمان الأفريقي، التي تنص على ضمان المشاركة الكاملة للشعوب الأفريقية في تنمية القارة وتكاملها اقتصاديا؛

وإذ يضع في الاعتبار أيضا المادة 3 من بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية بشأن البرلمان الأفريقي والمادة 4(أ) من قواعد إجراءات البرلمان الأفريقي اللتين تخولان البرلمان الأفريقي تسهيل تنفيذ سياسات الاتحاد الأفريقي وأهدافه وبرامجه والإشراف على تنفيذها الفعال؛

وإذ يضع في الاعتبار كذلك المعاهدات الدولية التي تحمي حقوق كبار السن بما فيها المادة 18(4) من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمادتان 7 و10 من البروتوكول الملحق بالميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق كبار السن والمادة 22 من البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق المرأة في أفريقيا؛

وإذ يذكر بالتوصية 1 من إطار سياسات الاتحاد الأفريقي وخطة العمل للشيخوخة (2002) التي تنص على أن "الدول الأعضاء تعترف بالحقوق الأساسية لكبار السن وتلتزم بإلغاء جميع أشكال التمييز القائمة على أساس السن، وأنها تلتزم بضمان حماية حقوق كبار السن من خلال وضع تشريع مناسب؛

وإذ يدرك سرعة تزايد معدل كبار السن في جميع أنحاء أفريقيا، ويقدّر أن أفريقيا ستشهد زيادة في عدد المسنين من 64.4 مليون في 2015 إلى 220 مليونا بحلول 2050 والأشخاص الضعفاء الذين تجاوزت أعمارهم 60 سنة، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من المسائل مثل الرعاية الصحية، والفوارق القائمة على أساس الموقع الجغرافي واحتياجات التأمين الاجتماعي؛

وإذ يقر بأن هياكل الأسرة التقليدية الافريقية تشمل الشراكة بين الأجيال والتضامن فيما بينها واحترام قيمة أدوار دعم كبار السن ورعايتهم وبأن النساء المسنات يواجهن أشكالا متعددة ومتشابكة من التمييز بما فيها الشيخوخة، والتحيز الجنساني، والإعاقة، والفجوة القائمة بين الريف والحضر، والدور غير المتناسب للنساء المسنات في توفير الرعاية والدعم لأولئك المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتضررين به، بمن فيهم الأيتام والأطفال الضعفاء؛

وطبقا للمادة 5(د) من قواعد إجراءات البرلمان الأفريقي التي تخول البرلمان الأفريقي، من بين أمور أخرى، سلطة تنظيم المناقشة والتداول، وتقديم الرأي، ورفع التوصيات، واتخاذ القرارات بشأن الأهداف وأية مسائل أخرى تتعلق بالاتحاد الأفريقي وأجهزته، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الأعضاء وأجهزتها ومؤسساتها؛

بموجب ذلك، يوصي بما يلي:

1. تصديق الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق كبار السن وضمان حماية كبار السن المعوقين بما في ذلك الحصول على الأجهزة المساعدة والرعاية المتخصصة وكذلك تصميم منتجات عالمية لضمان الشمول؛
2. دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لعمل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وخاصة فريق عملها المعني بحقوق كبار السن والمعوقين؛

3. اعتماد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لمنظور جنساني بخصوص عمليات رسم السياسات والتخطيط على كافة المستويات مع مراعاة أشكال التمييز المتشابكة التي تؤثر على النساء المسنات، بما في ذلك الشيخوخة، والتحيز الجنساني، والإعاقة والفجوة القائمة بين الريف والحضر؛
4. منع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لكافة أشكال العنف ضد كبار السن والمعاقبة عليها واستئصالها ورفض واستئصال جميع الممارسات الثقافية الضارة التي تسبب سوء معاملة كبار السن وإيذاءهم في المجالين العام والخاص؛
5. اعتماد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لخطة معاشات اجتماعية شاملة يستفيد منها المتقاعدون وكبار السن الذين لا يتمكنون من المساهمة في مخصصات الضمان الاجتماعي؛
6. تصميم وتنفيذ الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لسياسات شاملة متعلقة بالرعاية الصحية لصالح كبار السن بما يشمل رعاية الصحة الجنسية والإنجابية وتيسير الحصول على الخدمات الصحية وتغطية التأمين الطبي في إطار الموارد المتوفرة؛

منح الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الأولوية للمساعدة التفضيلية لكبار السن في الكوارث الطبيعية وأوضاع النزاعات، بما في ذلك الاضطرابات المدنية أو الحروب؛

7. اعتماد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تدابير لضمان تزويد كبار السن الذين يوفرون الرعاية لأيتام وأطفال ضعفاء بالدعم المالي والمادي وغيره، بما في ذلك المنافع الاجتماعية وغيرها من المزايا المخصصة للأطفال؛
8. ضمان الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مشاركة كبار السن في صنع القرارات المتعلقة برفاهيتهم الخاصة وضمان إشراكهم في الحياة الاجتماعية والسياسية من خلال تيسير برامج التدريب والتعليم لكبار السن، بما في ذلك مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية؛
9. تعامُل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مع وسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية من أجل رفع الوعي بتغيير المواقف السلبية وتعزيز الصور الإيجابية لكبار السن وتعزيز فرص العمل التطوعي للشباب بغية التفاعل مع كبار السن وإشراكهم ودعمهم داخل الأسرة، وفي أماكن العمل وفي المجتمع عموما.

ميدراند، جنوب أفريقيا

17 مايو 2018

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2019-02-07

Activity Report of the Pan-African Parliament Covering the Period from January to December 2018

African Union

African Union

https://archives.au.int/handle/123456789/8132

Downloaded from African Union Common Repository